

مبيع الحرة ١٠١

١

٥٢٣

۹۵۰
بازدید شد

بازدید شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۵۰۴۱

۵۵۲۲

شماره ثبت کتاب	۹۲۳۲
موضوع	شماره قفسه ۵۰۴۱
مؤلف	
کتاب منبع الحیوة	کتابخانه مجلس شورای ملی

خطی ، فهرست شده
۵۲۴۲

۹۵۰
سجده

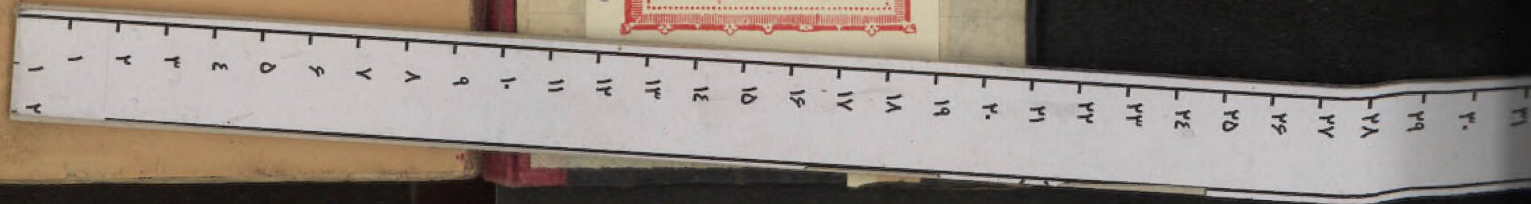
بازدید شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۵۰۴۱

۵۵۲۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	شماره ثبت کتاب	۹۲۴۲
کتاب منبع الحیوة	مؤلف	
	موضوع	
	شماره قفسه	۵۵۴۱



قائم غوثیہ بنیہ



نقلی
۲



الله عليهم اجمعين
 الى اخر الرواية
 من انهم وعلم صلاه
 ظل اتقاهم اطون
 من الاعتماد على
 فيلزم الف
 والمنافق الى دين الله
 كما هي حجة
 ويمكن مرادنا
 اولاً شفع دلالته
 ومنطوقها ومعها
 ونحو ذلك ثم تحتها

لو كان مستند ولم
يرى رأي القياس منهم مجزأوا استنبط
كتاب من القرآن والسنة لديهم موصفا
بشركات الأئمة المعصومين وانتشرت الاخبار
بين المسلمين بحيث لم يحج احد منهم الى تلك الوجوه
الستخفية التي لا يدركها من شرع رب العالمين
حتى قيل ان ابا ناس بن تغلب روى عن الصادق
عليه السلام ثلثين الف حديث وقال محمد بن مسلم
سمعت من ابي جعفر عليه السلام ثلثين الف حديث
لحديث جعفر عليه السلام ان عن ستة عشر الف
حديث وعن جابر بن يزيد الجعفي قال روي عن
الف حديث ما علمت من احد من رجال الحديث

هذا ما رووه الاقرب الاخبار

ابو جعفر عليه السلام
احدا من طوع عن ابن عوف انه قال اخطى
وعشرين الف حديثا ما ساند بها اذ اكون في مكة
الحديث حديث وقد كتبت احكاما كثيرة في زمانهم
كثير منها الاصول الاربعة المشهورة المطوية
على كثير منها الكتب المعنوية والسنن الاثني عشر
واما من اخر عنهم من علماء زمان العشرة الكبرى
فقطاء او ان اقطاع النصوص من ائمة السجدة
وانداس ركن الرواة الاملا فانه لا يصلح
الاخبار مع الضعفاء فالاكثر من منجموا
العلماء ومن اخر غيرهم والاجتهاد واستنبط
المسائل الفروع وغيره من المتقدمين الاولين والاعيان

في جميع الاحكام الشرعية على الامور الظاهرة من الاثر
 العقلية والعقلية لكن لا على وجه القياس والاستحسان
 والمضامير المسئلة النفس والافواه الشيطان
 فعلموا ان اول طوائف من كتاب الكتاب والرواية
 المستندة الى رواية عن النبي صلى الله عليه واله والائمة
 الاطياب واجماع الامة الاصحاب وغير ذلك من
 الاسماء الاصولية والاستصحاب وانكر جميع
 ما في ذلك من رخصه وحواله يوم تحصيل العلم القطعي
 في جوار العلم بالحكم الشرعي والاستناد
 الى طوائف القراء بعدد من سنة من خلفاء
 الرحمن لم يصر غير ان من كتاب الاحكام
 لا يخرج احد الروايات من كتاب الاحكام

لا يخرج احد الروايات من كتاب الاحكام
 لا يخرج احد الروايات من كتاب الاحكام

على الامور

على المرام فقالوا ان من خبر صحيح صحيح بنقله
 او بالقرينة في حكم بدون معارض معارضه
 به والاقوقف واخذ احد هما من باب التسليم
 ولا حجة الى الظن لا يخرج ولقد طالع الاع
 بين هذين الفريقين ذكر الطعن من الظن
 حتى خرجوا عن حد الاعتدال ونسب كل واحد
 منها صاحبه الى الضلال **واقترن** الذي
 استفادنا من تتبع اخبار الائمة المطهرين وتقصي
 اطوار اكثر علماء المسلمين وتصفح ما لا يحصى
 فضلا عن ائمة الدين والائمة الذين هموا بالثبات
 من اممهم في الامم الشرعية في كتاب الكتاب
 والائمة الذين هموا بالثبات في العلم

وهو ذكر في الامم الشرعية في كتاب الكتاب
 وهو ذكر في الامم الشرعية في كتاب الكتاب

وعلم جواز الاعتماد على غيرهما من القواعد الاصلية
 والامر العقلية الاما تكون بحجته مستند اليهما
 ومستنبطه هما لكن من غير لزوم حصول الجزم
 بصدور الحكم من الامام ولا صراحة الامارة في المرام
 بل نفرا ان يكفي حد الظن بذلك بحيث يطمئن
 به الجاهل بعد الاجتهاد في توضيح الطريق وتقيح
 رايه الا انه عدا المذهب الوسط والنمط
 الاوسط والامر بالامر من الذي يظن عليه دلة
 الطرفين مع مقلوه عاير عليه من التقص والشد
 والتخمين في اماليه او بتحقيق المرام في هذا
 انما ان التجري في كمال الكلام فانه مظنة منزلة
 اقدام الاعلام من كمال احوال اقوام فقوله

امان

اما بيان لزوم التمسك بحكايا الايات ومعها انما هي
 وعدم جواز الاعتماد على غير ما ثبت استناد اليها من سائر
 الدلائل والمقدمات فظاهر على من تتبع كما ينبغي اجابة
 الطائفة وتخصص مع الفهم الزكي عيبا لا قدما
 الاصحاب واثبات الفكر القوي فاحر ناه في مقدمة
 الكتاب بما اذا تدبر ايضا مع القلب التزمك ما يستبين
 ضعف ما استند اليه الخصم في هذا الا انما
 قطعاً بانفاق البقرة المحقة من الشيعة وضراخ الاخوان
 الصريحة الصحيحة في صلب من اجلي في تراث
 المذهب ان النبي والائمة صلوا الله عليه كانوا
 يجمع الاحكام من عند الله ولم يكتبوا في الدين
 من بعدهم الا من بعدهم ولم يوافقوا الشريعة الا من

سلكوا في هذا الامر ما جازوا
 من

الذين فيهم من علمهم الحكيم في ذلك محرم عندكم لأنه
 لا يمكن لأحد من الخلق ما يرد من الله كان عتواناً كان في ذلك
 المحرم أو كان خطاً في ذلك أيضاً نحو هذا الثبوت
 فمن عرفه في أن الواجب على أهل زمانهم كان السؤال
 منهم وأخذ أحكام الدين عنهم وإن أصحابهم واتباعهم لم
 يزلوا يفتنون على هذه الطريقة ويعاونون بهذه الوثبة
 في ذلك السائل منهم بغير واسطة أو بواسطة معتمدة
 فلم يظروا إلى أن ولا يدعي أحد علمهم على غير هذا الدواعي
 ولا يخافهم على غير ما جاء من الله إلى أن يكون ذلك جازماً
 في علمهم ولا يسيئوا إليهم إلا محال نادياً إلى الخطأ
 المحرم في تباين أفكارهم التحقيق وعلى هذا القياس
 كل من علم من يتابعهم من علماء الغيبة الصغار

واوایل

واوایل الغيبة الكبرى في تاريخهم من جواهرهم وتبيينهم
 تقدمهم من الأصحاب فلم يعتمدوا في الدين والطريقة
 ولم يفنوا في المذهب الشيعي إلا في ما جاء عن الإمام
 الأطياب من أخبار الرواة الأخيار وأقول في العلل والآثار
 المأخوذة من الأئمة الأطهار وهذا أيضاً من العلل والآثار
 التي لا ينك فيها أحد من أهل الألباب والقطاعات
 التي لا يحتاج من كبارها إلى جواب لأنظر إلى أنهم إلى
 منها الأربعة المتواترة التي عليها المدار هذه الأقسام
 كيف هي مشحونة بالروايات والآثار عن الأشعار والفقهاء
 بل نادبة بعد جواز الاستناد إليها من جميع الجوانب الأخرى
 في دباحة الكافي حيث قال الكوفي فذلك أنك تحمله فيكون
 عندك كتاب كافٍ يجمع من جميع فنون علم الدين

من كذا في العلم ويرجع اليه المسترشد ويأخذ منه من يريد
 علم الدين الخ مع انه لم يذكر فيه غير الاخبار التي كانت معتدة
 في اصول الدين ولا تلاحظ دياح الفقه
 كيف نادى فيها الصدوق بان مناط الاعتماد على الاخبار
 الاخرية من الكتب المعروفة حيث قال بعد ان ذكر انه
 قد مضى في كتابه الى امراد ما يقف به يحكم بصحة وعينه
 في كتابه من الله ان يضع ما في مستخرج من كتب
 مشهور عليها المعول اليها المرجع مثل كتاب جريز وادب
 وشار الى عدم الاعتماد على غيرها ذكره في قوله وساء
 ان لم يكن له كتاب في الفقه والحكم الا الاحكام والشرائع والاحكام
 من مجموع ما في الكتب من ان تراكب في ذكر الامور
 في كتابه في الفقه والحكم والشرائع والاحكام

باب في الامور

بان المدارك في تلك الاعصار كان العمل بالاخبار وسكنوا
 ادعاء الاعتماد على غيرها ايضا لما لم يكن ذلك بعض كلامهم
 بعدم الاعتماد وقال الشيخ في موضع من كتاب الفقه
 ان الطائفة المحقة مجمعة على العمل بالاخبار التي رويها
 وبعض تصانيفهم ورواها في اصولهم لا يشكرون ذلك
 ولا يندفعون عنها احد منهم اذ ائتمروا بالحق لا بالغير
 سألوه من اين قلت هذا قلنا حاله على كتاب جريز
 او اصل مشهور وكان رواية ثقة لا ينكر حديثه في رواه
 سلموا الامر وقلوا ان هذه عاداتهم وبجنتهم في الدين
 صلى الله عليه واله من بعد من الامور التي نقلت في
 عليهم السلام التي انتشر العلم بها في زمانهم
 وانما فعل بالعتاس في بعض المسائل التي رويها

الحاجة مختصة وان يعلم اعتقادهم تركوا قوله وانكروا عليه
 حتى انهم كانوا يتركون تصانيف من وصفناه ويرواياها
 لاجل ذلك وقال في موضع اخر من روايتنا الفاس والاشبه
 فعدنا انهم لم يبدلوا بل عطفوا استعمالها وقال العلماء
 ان جميع اصحابها بالاعتقاد كانوا يعملون في عقايدهم واما
 فيجوز الواحد المظنون العدا للآخر في من القرائن القاطنة
 وقال الشافعي الثاني في الدراية وكان استقرار
 المتقدمين على اربعاء مصنف صغيرها سموا بالاصول
 فكان عليها اعتمادهم ثم نسخها جماعة في كتب خاصة بها
 على المناوذة واجسمها الكافي للكليني والتهذيب للشيخ
 وقال المحقق في اجاديت كتب اصحابنا ما خروجه من اصل
 اجتمعت الظانين المحققين عليها اعتمادا على ما نقله

المشهور يكون ما نعا من العاخبار الاحاد ان اكثر اخبارنا
 المروية في كتبنا معلومة مقطوعة عن الصحة اما بالتواتر
 او بالاهارات وان وجدناها في الكتب بسند مختص
 من طريق الاحاد وقال شاح المروية التي هي
 من المخالفين ان طائفة من العلماء ذهبوا الى انهم
 اخذوا اصول الدين في وعمر من اصحاب العصمة والائمة
 لا يستغل العقل بتحصيلها كما ينبغي ومثله قال في شرح
 المقاصد وقال ايضا في شرح الواقف كانت الامامية ولا
 على مذهب ائمتهم حتى نادى بهم الزمان واختلفوا في
 الروايات عن ائمتهم فالجاء القوي والرواية وشغلت
 مناخروهم ومثله قال في الملل والنحل ايضا كيف كان
 ثم انهم كانوا هؤلاء القوم كلهم بل غيرهم ايضا صرحوا

قال الشافعي في كتابه
 في الروايات عن ائمتهم
 في الروايات عن ائمتهم
 في الروايات عن ائمتهم

نحو الذي علمنا في الامام علي بن ابي طالب الذي
يؤمنون انهم من الذين واطروا العلماء المقربين
في كل فرع من فروع العلم والادب
منهم من الذين حكموا في كل فرع من فروع العلم والادب
من الحكماء والفقهاء الذين كرموا الاصلين من السابقين
منهم وكلوا في امورهم لم يكن في كتب المقربين
في العلم ومع ذلك فقد اشتهر ان صاحبنا
او كتاب تلك المقربين هذه في الكتب التي
ما في علمهم غير مختصين وجوه من العلم
بل في كل فرع من فروع العلم والادب
منهم من الذين حكموا في كل فرع من فروع العلم والادب
من الحكماء والفقهاء الذين كرموا الاصلين من السابقين
منهم وكلوا في امورهم لم يكن في كتب المقربين
في العلم ومع ذلك فقد اشتهر ان صاحبنا
او كتاب تلك المقربين هذه في الكتب التي

[illegible]

مصادرة لثبوت امر عقلي وخيال ظني لا دخال ما ليس
 مدعيه ثابتا فيها ولم يثبت بعد عندنا من الأدلة
 الثابتة المحكي كالكتاب والسنة فجواز دخال مثل
 هذا الشيء فيها يحض ذلك الامران لم ندع ثبوت عدم
 الجواز لا يقال الستم معترفين كما سجي بان كل منوع
 الترتك والفعل يزول المنع عند الاضطرار
 فليكن هذا من ادلتنا نقول ان الاضطرار المزيل هو
 الذي يصل الى حد لزوم الحرج مع عدم امكان
 الحرج وهذا ليس هكذا كما ظهر ما حرره اه افقاعا
 ان المسلم انما هو من الامنع الترتك والافعال اي
 الامور التي هي غير الاول والاستدلال الاصولية
 والافعال جواز استعمال القياس ايضا في بعض المواضع

ثابت في الشرع بان يكون عدم مدعيه

فقد تقرر واعلم ان لنا ايضا ان نقول ان ثبت لزوم العمل
 بالاجار المعتمدة فيها التي تدل على بطلان طريق الخصم
 طريقة الخصم كالاجار التي تدل على بطلان العلم
 واشباهه والتي تدل على حرمة القول والافعال فيما يصل
 اليها حكم من ائتمنا عليهم السلم وغيرهما من الاخبار
 الاية فحينئذ يجب علينا العمل بها وترك تلك الطريقة
 عن اصلها حتى يحصل لنا العلم ببرائة الذمة و
 ان لم يكن لنا قدرة على جواب ادلتها هذا مع انه قد
 انضم الى دلالة الاخبار ترك ارباب النصوص استعمالها
 فانه لو كان جائز الفعلا وما يطرأ اليها من الامكان
 تخصيص تلك بالقياس وامثاله ما كان استعمال عند
 المخالفين من الادلة الظنية المودعة الى الخطأ والاد

الغير المستندة الى كتاب الله وسنة سيد المرسلين وكذا
 على عدم استعمال ارباب التصوص على عدم وجودها
 في زمانهم فجلية ظاهر من عدم الفرق بينهما وبين
 القياس في الصفات وغيره من الاجوبة التي سنذكر في
 محالها فان قلت اذا كان الامر كذلك على ما وصفتم من
 اين لكم التمسك بالقواعد التي جرت فاستعمالها
 والاعتماد عليها على ما سيجي في محل النزاع كما ظهر
 ويظهر انما هو الاعتماد على ما لم تكن بحجة مستفادة
 من الكتاب ولا من السنة ولم يكن مفاده ضروريا
 مقطوعا به والقواعد التي جرت فاعتماد عليها ليس
 كذلك بل انها اما مستفادة بالحجة من الكتاب او
 السنة او يقينية الفاد وبعد ما وقعنا على هذا

فقد

في هذا المقام فلنشج بذكر الاخبار الدالة على المراتبة
 فنقول ان من الاخبار ما ورد في التخريص على التمسك
 بالروايات والرجوع الى الروايات واخذ العلوم و
 سؤال احكام الدين من الائمة السادات على وجه
 يفيد الانحصار للشعيرة ترك تلك الاطوار وان منها
 ما ورد صريحا في المنع من الاعتماد على ما لم يكن منسوبا
 الى الائمة من النظر والراي والقياس واشباهها من
 الامور الظنية والقول بغير علم ولا سماع من اهل البيت
 عليهم السلام وما يكون ببعض الاخبار شتما على القوم
 بل على غير ما ذكر ايضا مما يرفع الدين من الدين وانما نحن
 نذكر الاخبار وعليك الاعتبار روي الكليني والقد
 والشيخ وغيرهم باسانيد مختلفة معبرة عن الائمة

فقد

والاعتماد على ما لم يكن بحجة مستفادة من الكتاب ولا من السنة ولم يكن مفاده ضروريا مقطوعا به والقواعد التي جرت فاعتماد عليها ليس كذلك بل انها اما مستفادة بالحجة من الكتاب او السنة او يقينية الفاد وبعد ما وقعنا على هذا

الاخبار الكثيرة جداً المتواترة معنى المشتملة على امر
 الائمة عليهم السلام باخذ المسائل من جميع من رواة
 الحديث واصحابهم وعلى مدحهم وعليهم السلام
 جميعاً من رواية لولا لم لا ندرسنا الاخبار والدين
 تركت ذكر مفضل اكثرها من ارادها فليرجع الى
 كتب الكشي وغيره من علماء الرجال وكذا يؤيد
 الخبر الاخبار المستفيضة الدائرة على تفضيل
 الرواة على العباد حتى على الف عابد وما رو
 متواتر في حفظ اربعين حديثاً وكذا الخبر الذي
 رواه من مشايخنا في كتبهم باسانيد مختلفة ومعتبرة
 عن الائمة عليهم السلام انهم قالوا حديث واحد في خلا
 او حرام ناخذ من صناديق خير من الدنيا وما فيها

وكذا ما رواه الكشي بأسناده عن أحمد بن حاتم بن مائث
قال كتب اليه يعني ابا الحسن الثالث عليه السلام اسئله
عن اخذ ديني وكتابا خوه ايضا بذلك فكتب اليه ما مضى
ما ذكرناه فاصدا في دينك على مسن في جنا وكل كثر
القدم في امرنا فانهم كانوا انشاء الله تعالى وكذا ما
رواه الطبري بسنده عن ابي محمد العسكري عليه السلام
انه قال من كفل لنا يتيما وقطعة عنا عتقنا باستقارنا
فواساه من علومنا التي سقطت اليه حتى ارشده و
هداه قال الله عز وجل يا ايها العبد الكريم الرواي
انا اولي بالكرم منك اجعلوا الربا ما لا تكتب في الجنا
بعد كل حرف علمه الف قصر الخبر وروى الكليني
البرقي في كتابها بسند قوته عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال

معالم

هذا الحديث في نسخة اخرى
من كتاب الكافي في نسخة اخرى
من كتاب الكافي في نسخة اخرى
من كتاب الكافي في نسخة اخرى

انه قال
من كفل لنا يتيما
وقطعة عنا
عتقنا باستقارنا
فواساه من علومنا
التي سقطت اليه
حتى ارشده وهداه
قال الله عز وجل
يا ايها العبد الكريم
الرواي انا اولي
بالكرم منك اجعلوا
الربا ما لا تكتب في
الجنا بعد كل حرف
علمه الف قصر الخبر
وروى الكليني
البرقي في كتابها
بسند قوته عن ابي
عبد الله عليه السلام
انه قال

هذا الحديث في نسخة اخرى
من كتاب الكافي في نسخة اخرى
من كتاب الكافي في نسخة اخرى
من كتاب الكافي في نسخة اخرى

حتى ان فيراش الكف وروى فيرو في الاختصاص
 بسند صحيح عن سعيد الاعرج قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام ان من عندنا ممن يتفقون بحدسنا
 ما لا نعرفه في كتابنا ولا في السنة نقول فيبر اينافا
 عليه السلام كذبوا ليس شيء الا جاء في الكتاب والسنة
 الاخبار في هذا الباب في غاية الكثرة وروى الكليني في
 الشيخ باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن احماد قال
 سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجلين اصابا صيدا
 عريان اجمعا بينهما او على كل واحد جزء فقال لا بل
 عليهما ان يجرى كل واحد منهما الصيد قلت ان بعض
 اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال لانا
 بمثل هذا فلم ندر وافعلكم بالاحياء حتى تسالوا عنه

نورا

هذا الحديث يدل على ان
 ما لا نعرفه في كتابنا ولا في السنة
 نقول فيبر اينافا عليه السلام
 كذبوا ليس شيء الا جاء في الكتاب والسنة
 الاخبار في هذا الباب في غاية الكثرة

فعلما وروى الكليني في البرقي في سند صحيح عن ابي جعفر
 الباقر عليه السلام انه قال بيني والاسلام على خصل ان قال
 عليه السلام اما لو ان رجلا قام ليبر وصام نهان ورجع جميع
 ولم يعرف ولا يزول الله في واليه ويكون جميع اعماله البرية
 اليه ما كان له على الله حق ولا كان من اهل الايمان وروى
 الكليني عن ابي عبد الله عليه السلام قال تراءوا فان في زيادكم
 احياء لقلوبكم وذكر الاحاديث ثلثا واحاديثا تعطف
 بعضكم على بعض فان اخذتم بها رشدتم ونجوت
 وان تركتموها ضللتكم وهلكتم فخذوها بها وانما بنجامكم
 زعيم وروى الكشي والنجاشي بسند معتبر عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال للرجل من اهل الشام ان الله اخذ صفقا
 من الحق وضعفنا من الباطل فضعفها ثم اخرجها الى الان

هذا الحديث يدل على ان ما لا نعرفه في كتابنا ولا في السنة نقول فيبر اينافا عليه السلام كذبوا ليس شيء الا جاء في الكتاب والسنة الاخبار في هذا الباب في غاية الكثرة

هذا الحديث يدل على ان ما لا نعرفه في كتابنا ولا في السنة نقول فيبر اينافا عليه السلام كذبوا ليس شيء الا جاء في الكتاب والسنة الاخبار في هذا الباب في غاية الكثرة

عند احد علم ولاحق ولا صواب الا شيء اخذ من اهل

البيت وانزلن يوجد علم صحيح الا عند اهل البيت وروى

الصدور في معاني الأخبار وصفات الشيعة ^{عليهم السلام}

احدهما لا يقصر عن الصحيح الصادق عليه السلام

كذب من زعم انه يعرفنا وهو متمسك بعروة غيرنا وقد

الصَّغَارُ وَغَيْرِهِمَا سَائِدٌ مُخْتَلَفٌ إِنَّهُ سَأَلَ الْأَمْعَنَ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ

عن قول الله عز وجل فمن اشبع هُدًى فلا يضل ولا

يَسْقَىٰ فَالْوَاوُصْنَ قَالَ بِالْأَمْنِ وَاتَّبَعَ امْرَأَهُمْ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ

طاعتهم وعن قوله ومن أضل ممن أتبع هواه بغير

مَدَى مِنَ اللُّوْطِ الْوَاحِدِ مِنْ اخْتِزَانِهِ رَابِعٌ مِنْ غَيْرِ

مام من ائمة الهدى وروى البرقي عن الصادق

عليكم الله ساله عن رجلين نذاثا في شيء

فَرَجَعْتُ أَنْبِيَاءَ يَفْرُقُونَ بَيْنَهُمَا فَفَرَقْنَاهُمَا الْأَنْبِيَاءَ وَالْأَوْصِيَاءَ

ولو كان الحق على حدة والباطل على حدة كل واحد منهما

فأتم على شأنه ما احتاج الناس اليه في ولاه ووضعه ولكن

الله خالصها وجعل تقريقهما الى الانبياء والاعظم من عباد

وردی الکینی والتعمانی والصفار با ساینده مختلفه

عن الصادق عليه السلام انه قال من دان الله بغيرها من صادق

الزهد لله البتة يوم القيمة الى العناوين ادعى سماعاً عن

لباب الذي فتح الله فهو مشرك وذلك الباب المأمون

على سر الله المكنون وروى في البصائر بسند على

عن أبي جعفر عليه السلام انه كان يقول كلما خرج من هذا

لیث و زو باطل و روئے جم غفیر من مشائخنا اسناد

تكثر الكثرة ^ص من الأئمة عليهم السلام انتهى فالله

18

اليوم وانزل به وجد علم صحيح الا عند اهل البيت
الصدق وفي معاني الاخبار وصفان الشيخ بسند
احدهما لا يقصر عن الصحيح عن الصادق عليه السلام
كتب من زعم انه يعرفنا وهو متفلس بعروة غير بائنة
الصغار وغيره باسناد مختلفة انه سئل الا عنه عليه السلام
عن قول الله عز وجل فمن اتبع هداي فلا يضل ولا

[illegible]

هذا الخبر لا يثبت في نسخة
معدوم شك

عليه السلام لا رأى في الدين وروى عنه عليكم
ايضا انه قال لبعض اصحابه ما احدا جلت منكم
ان الناس سلكوا سبلا شتى فمنهم من اخذ بهواه
ومنهم من اخذ برأيه وانكم اخذتم بالاصل يعني
بالكتاب والسنة وروى في الاحتجاج عن النبي
عليه السلام قال اياكم واصحاب الراي فانهم اعداء الله
السنن نقلت منهم الاحاديث ان يحفظوا واعيتهم
السنن ان يعوها الخبر الى ان قال عليه السلام فغاضوا
الدين بآرائهم فضلووا واضلوا وفي رواية اخرى
فقالوا في الحلال والحرام برأهم فاحلوا ما حرم الله
وفي رسالته الصادق عليه السلام التي كتبها لاصحابه
وامرهم بمدايرتها والنظر اليها وتعاهد ما اليها

العصاة

العصاة المرحومة المفلحة ان الله انقل لكم واعلموا الله
ليس من علم الله ولا من امره ان ياخذ احد من خلق
الله في دينه بهوى ولا راى ولا مقاييس وقد اتى
الله القرآن وجعل فيه تبيان كل شيء وساق الكلام
الى ان قال عليه السلام في اخره وكالم يكن لاحد من الناس
مع محمد صلى الله عليه واله ان ياخذ بهواه ولا رايه
ولا مقاييس فكذلك لم يكن لاحد من بعد محمد صلى
عليه واله ان ياخذ بهواه ولا رايه ولا مقاييس وفي نسخة
البلاغ عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال ما كل ذي
قلب بلب ي ولا كل ذي سمع بسمع ولا كل ذي نظر
ببصير فيا عجب ما الا اعجب من خطاء هذه الفئة
على اختلاف حججها في دينها الا يقتضون اثره

ما اتاكم من الخير

ولا يقتدون بعمل وصي ولا يؤمنون لغيب لا يعقون
عن عيب يعملون في الشبهات ويسيرون في
الشبهات المعروفة عندهم ما عرفوا والمنكر عند
ما انكروا مفرعهم في العضلات الى انفسهم
وقولهم في المبهات على انهم كان كل امرئ منهم
امام نفسه قد اخذ منها فيما يرى يعرى وثيقان
واسباب محكمات الخبر وفي ارشاد المفيد روى نقلاً
اهل النقل عند العامة والخاصة عن امير المؤمنين
عليه السلام انه قال في كلام له بعد افتتاحه بالحمد
والصلوة اما بعد فذكرني بما اقول هيئت وانا به
زعيم ان انقض الخلق عند الله رجل وكل الله الى
نفسه وساق الكلام في ذم بعض القضاة والمفتي

العامل

العامل برأيه الى ان قال عليه السلام وان تركت به
احدى المبهات هيأ لها حشواً من رايهم ثم قطع
فهو من لبس الشبهات في مثل غزل العنكبوت
لا يدركى اصاب ام اخطأ الخبر وفدروا في
الكافي ايضا وفي رسالة الصادق عليه السلام الى
اصحاب التري الخرواها البر في اما بعد فان من
دعي غيره الى دينه بالادنيا والمفائيس لم يصف
الخبر الى ان قال ولو كان ذلك عند الله جازاً لم
الرسول بما فيه الفصل ولم ينه عن الخزل ولم يعجب
ولكن الناس لما سفهوا الحق واستغوا بجهلهم
ونداهم عن علم الله واكفوا بذلك دون رسله
والقوام بامر فولا هم الله ما تولوا واهلهم وخلائق

حتى صاروا عبدة انفسهم من حيث لا يعلمون
ولو كان الرخصي منهم اجتهادهم وارتياءهم لم اليهم ^{بشيء} صلا
لما يدينهم ثم قال عليه السلام فمن طلب ما عند الله بقياس
راى لم يزد من الله الا بعدا وساق الكلام ايضا
الى ان قال ان اصحاب الراى والمفاهيم يخطئون ^{خضون}
الحج هذا وقد ورد اخبار ايضا في عدم جواز استعانة
الراى حتى على الامم ايضا كما رواه في الكافي والتهذيب
وقرب الاسناد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اني ^{راى}
ما نقول في العمامة في الدم فاحسن ما صنع النبي صلى
عليه واله فقال ارايت ان النبي صلى الله عليه واله يصنع
كيف كان القول فيه قال قلنا اما ما صنع النبي صلى الله عليه
واما ما لم يصنع فلا علم لي به وما رواه في الكافي

فقد اخبرتك

والله اعلم

20
والبصائر يستند معبران رجلا سال ابا عبد الله عليه السلام
عن مسئلة فاجاب فيها فقال الرجل ان كان كذا وكذا ما
كان القول فيها فقال مرهما اجبتك فيمن شئ فهو عن
رسول الله صلى الله عليه واله لسان من ارايت في شئ وما
رواه في البصائر باسانيد مختلفة متكررة منها صحيحة
فضيل عن ابي جعفر عليه السلام قال انما الواحد شاربنا
ضلنا كما ضل من كان قبلنا ولكننا احسننا بديننا
بيننا وبينهم فبيننا وبينهم محبة جابر عن ابي عبد الله عليه السلام ايضا
انه قال والله لو كنا نقضي الناس برائنا لكانت من الهالكين
ولكننا نقضيهم باننا من رسول الله صلى الله عليه واله
يسوار ثيابا كابر عن كابر وفي خبر اخر والله ما نقول
ما هو آتانا ولا نقول برائنا ولا نقول الا ما قال ربنا

وما رواه الصفار وغيره باسناد صحيح عن الحارث
 بن المغيرة النضري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 عن علم الكفر قال ورائه من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم علي عليه السلام اوقف في القلب ونكت في الاذن
 سمعته قال قلت لابي الحسن عليه السلام كل شيء يقول به في
 كتاب الله وسنة رسوله او يقولون براكيم قال بل كل شيء
 نقول في كتاب الله والسنة وعن سورة بن كتيبة
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام باي شيء يعنى الامام قال
 بالكتاب قلت فالم يكن في الكتاب قال بالسنة قلت فالم
 يكن في الكتاب والسنة قال ليس شيء الا في الكتاب
 فكررت عليه مرة او مرتين فقال سيد ووفق فاما ما
 فلا وفي رواية عن حماد بن عثمان قال قال رسول الله
 وذكر

وذكر الخبر في بعض الروايات عن الصادق عليه السلام
 انه قال انا اذ اوقعتنا بين يدي الله عز وجل قلنا يا ربنا
 علمنا بكتابك وسنة نبيك وقال الناس راينا راينا
 وسيعمل بنا وهم ما ارادوا لنختم الاخبار بفقرة مناسبة
 من وصية امير المؤمنين عليه السلام لانه الحسن لتكون موعظة
 للتعطيل ايضا ياتي دع القول فيما لا تعرف والخطاب
 فيما لا تكلف وامسك عن طريق اذا خفت ضلالة
 فان الكف عند الحيرة والضلالة خير من ركوب الالهو
 اذا عرفت هذا فاعلم اني ما رويت الا وهو اقل كثيرا مما
 رايت ودريت وقد جعلت الله شهيدا علي ما اذيت
 لكون منظور في انتخاب خبر مختصر بكني سند صحيح
 او مفاد صريح او المنصف الفانع يكفي اليقين

والمتعسف للنازع لا يمنع بالكثير على ان الحق كفايا الحق
 ذكرت في افادة العلم ايضا لانها مع كونها محفوفة
 بالقرآن واصله الى حد التواتر معنى بل لفظا فلا
 يوكسوس اليك الشيطان بانها اخبار احاد ولم يقل
 بجيئها الا احاد او يخيل لك بان المراد بالراي لعلمه
 غير ما يفهم بادي الراي اذ اخفاء مع قطع النظر
 عن التبادر وكذا عن عموم كثير من الاخبار في ان
 الراي الوارد فيها كما ينادى به العطف وغيره شئ
 كان معمولا عند الناس غير القياس وهو ليس الا تلك
 المقدمات الظنية المستعملة عند العامة التي استعمل
 بعضها الخاصة فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يجوز
 ايضا استنباط الاحكام من الاوامر والعومات

والظواهر

والظواهر والجمع بين الاخبار واشياء ذلك العلم
 رايا وان كان متعلقا بالايان والاخبار قلنا الفرق
 واضح لان هذه هي رواية الحديث وفيهم ومن لو
 العلم الكتاب والسنة لا غير ذلك وقد ورد في كثير
 من الاخبار الاشعار بجواز هذا النوع من الاعيان
 بل لا ريب فيه مع حكم ضرورة العقل ولذا ذكرنا
 من تلك الاخبار روى الكليني في الروضة عنه عليه السلام
 انه قال في اخر خطبته يدي فار فاعطوا الحق اذا
 سمعوه عفا عاين لا عقل رواه فان رواة الكتاب
 كثير وعامة قليل وروى الصدوق في معاني الاحاديث
 بسند معتبر عن الصادق عليه السلام انه قال خيركم
 خير من الف تروية ولا يكون الرجل منكم فقيها حتى

يعرف معاريف كلامنا وان الكلمة من كلامنا لنصرف
 على سبعين وجهها لان من جميعها المخرج وروى في
 النعماني في كتابه وكذا رواه ابن اديس في سريره
 من كتاب اشر العالم للصوفي وفيه ايضا انه عليه السلام
 قال عليكم بالذرايات لا بالروايات ومن كان في
 عن الصادق الباقر الصادق عليه السلام انهم قالوا
 الفاء الاصول وعليكم التفرع وروى في المعاني
 عن داود بن فرقد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 افقه الناس اذا عرفهم معاني كلامنا ان الكلمة لنصرف
 على وجوه فلو شاء انسان انصرف كلامه كيف شاء
 ولا يكتف ورواه في البصائر بسند صحيح وفي اخره
 ان كلامنا لنصرف على سبعين وجهها في كل منها

وقد روي

وقد روي في ايضا هذا الاخير باسانيد متعددة

معتبرة منها ما رواه بسند صحيح عن عبد الاعلى قال

دخلت انا وعلي بن حفظة علي بن عبد الله عليه السلام

فمسئله علي بن حفظة عن مسئلة فاجاب فيها فقال

علي فان كان كذا وكذا فاجابه فيها بوجه اخر قال وان كان

كذا وكذا فاجابه بوجه اخر حتى اجابه فيها باربع وجوه

فالتفت الى علي بن حفظة وقال ابا عبد الله قد احكمتك

فسمعت ابا عبد الله عليه السلام فقال لا تغفل هكذا يا ابا

فانك جل وربع ان من الاشياء اشياء ضيقة وليس

تجري الاعلى وجه واحد منها وقت الجمع لغير وقتها

الا واحد حين تزول الشمس ومن الاشياء اشياء

موسعة تجري على وجوه كثيرة وهذا منها الى

عند سبعين وجهها وروى في بيانها في الكافي
 وروى في المعاني ايضا بسند قوي عن الصادق
 عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام يا بني اعرف منازل
 الشيعة على قدر روايتهم ومعرفة فهم فان المعرفة هي
 الدراية للرواية وبالذرايات للروايات يعمل المؤمن
 الى اقصى درجات الايمان وروى في العيون بسند
 لا يقصر عن الصحيح عن الرضا عليه السلام قال في اخبارنا
 متشابهها ككتابه القرآن محكما حكم القرآن فردوا
 متشابهها الى محكمها وفي اخبار كثيرة عنهم عليه السلام
 انهم قالوا ان في اخبارهم عامات وخصا وعين ذلك
 وفي خطبة النبي التي خطبها في مسجد الخيف ايضا
 الناس ليبلغ الشاهد الغائب فرب حامل فقهين
 فقهية

منها ما رواه
 في تفسيره
 احقا ما رواه
 مشدود

منها ما رواه
 في تفسيره
 احقا ما رواه
 مشدود

صلى الله عليه وآله

فيقول قد اقلنكم عثراتكم وغفرت لكم لانكم الا القدر
 فانهم دخلوا في الشك من حيث لا يعلمون فاذا كان
 فعل الله هكذا مع اصحاب البدع فاي شئ تقطنه
 في بعض غفلات علماء دينه ونصراء ملته ثم ان
 ههنا ادلة اخرى تدل على طريقة الوسطى سوى ما مضى
 في مقدمة الكتاب مسكتا عنان العلم عنها مخافة
 التطويل والاطناب كفاية المذكورين هو من اول
 الابواب وطالب طريقة اكابر الاصحاب واما انباء
 كفاية الظن الحاصل من مضامين الايات والآثار
 او ما يستدل اليها في جواز العمل بوجه سوى ما مضى
 في ضمن استدالات القوم وغيرها بحيث لا يفتش به
 بعد التدبر في جميعها فتمت ما ثبت بالاخبار الكثيرة

صلا

الحق كذا

التي تواترت في افادته معنى من جواز العمل بقول
 العدل والثقة ورواة الاخبار واما ما هو مع
 عندهم لا يكابر انه لا يفيده الا الظن غالباً وقد استأنا
 الى بعض تلك الاخبار اتقا وسنشير الى بعضها ايضا
 واكثرها مذكورة في كتب رجال المنقذين وغيرها
 منفردة وكيف ظن لا يكتفي باشرنا به ويريد الاطلاع التام
 رجوعه الى تراجم اسامي فضلاء اصحاب الائمة
 وابواب فضل رواة الحديث واختلاف الروايات
 وحق الاخ المؤمن حتى يرد في بعض الاخبار تفسير
 قوله تعالى يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين بذلك ليس
 اخبار العدلين مقبولا بالاتفاق وهو لا يوجب العلم
 دايم بالابوجه الانادر الاخرى الى الاوامر الواردة

بالأخذ بخلاف العامة معاملة بان الرشد في خلافهم
حتى قوله في خبر معتبر الامر بالسؤال عنهم وخلقهم
فيما قالوا وهو ما رواه الصدوق في كتاب العيون
وكتاب العلل والشيخ في كتاب القضاء من التهذيب
عن علي بن اسباط قال قلت للرضا عليه السلام يحدث
الامر من امرى لا يجد بدا من معرفته وليس في البلد
احد اسنفين من مواليك فقال عليه السلام انت فقيه
البلد فاستفنه في امرك فاذا افك بشئ فخذ
بخلافه ان الخوف فيه هذا مع ان ذلك لا يفيده ^{الظن}
لاشترائهم معاني كثير من المسائل ^{الله} كقول المحدث
منها ايضا على ان الظاهر اتقاء الاصحاب على جوار
العلم اكثر اخبار الكتب العمدة من علمنا فاعبد

مراد

من اوجب حصول العلم في العلم هو علم الهدى وهو
قد صرح كما سيجي مفصلا في بحث خبر الواحد بان
اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة ^{الصحة}
على صحتها وان كانت مروية بطريق الاحاد ومنها
الادلة الدالة على صحة الاعتماد على الاماكن المرجحة
التي يفيد كثير منها الظن عند تعارض الاخبار التي
منها خبر عمر بن خطاطة المقبول عند اصحاب الكبار
وسنشير اليها في بحث التعادل ومنها ان السنة النبوية
في هذه الامور لا تستعمل الا من جهة الرواية ولا خفاء
في كونها مختلفة بحسب اللفظ والفعل والدلالة وغيرها
اذ قليل من الاخبار ما يكون خاليا عن كلام في من رواه
او اختلاف في فهم مضمونه ومعناه الا ترى الى اختلاف

ما يظن ان كماله من العلم والفضل
ما لا يدرك بالحواس والافعال
ما لا يحيط به العقل والقدرة
ما لا يحد به الزمان والمكان

اصحابنا في حال الروايات والفاظ الروايات ونفسها
اولا ننظر الى ما ورد عن الامم عليهم السلام من التصريح بغيره
وجوه الاخبار وناولها بل اني كلام لا يمكن فيه المبال
ولا يطرئ اليه الاحمال فلو لم يكف الظن ووجب حصول
العلم لزم طرح معظم الاخبار وهو موجب المخرج
ولا يخفى ان اكثر القرابين والظواهر لا توجب العلم القطع
بل غاية مفادها الحكم العادي المرتبة في العلم الظن
القوي وايضا كان دابة الامم عليهم السلام كما يظهر من الا
الكلام مع الناس على قدر عقولهم والاقاء على الزيادة
والتقصا بحسب المصالح وحال اصحابهم وكانوا
يتكلمون بحقايق الالفاظ وبجوازاتها وعموماتها وخصوصاتها
ونحو ذلك فكيف يمكن الجزم حينئذ بمعنى مع قيام التما

ارادتهم

ارادتهم غيرة كما يحفون مثلا بجوازاتها التي علمت
في خطاب المشافهة بالقرابين الحالين والفاظية ونحوها
علينا وهكذا وبالحمل كل من تتبع الاخبار ونظر فيها
بعين الاعتبار علم ان المدان في جميع الاعصار كان على
العلم بالظن الحاصل من مضامين الايات والاخبار
ولنا على لزوم تحصيل الاطمينان كما اشرنا اليه سابقا
ما ثبت من وجود الكذابين ووضاع الحديث وثبات
الغالين وتخريف الباطلين والتقليد المعنى وامثال ذلك
ولهذا لم يكف العلماء في نقل الرواية بالاسانيد بل
على كل خبر بل قصدوا الذكر الرجال ونفيتهما لم يفتق
المراد من الاخبار وهذا ايضا ظاهر لا ستره فيه ولا
يعتبره استدلال اكثر من وهم الاصوليون بالاجماع

قال الصادق عليه السلام في خبره المشهور
ان العلم بالرجال هو العلم بالرجال
او بعد ذلك بغيره لا سيما في الاخبار
التي هي من الرجال فانها لا تكون
صحيحة الا اذا علمت ان الرجل الذي
رواها هو الذي هو في الخبر
او بعد ذلك بغيره لا سيما في الاخبار
التي هي من الرجال فانها لا تكون
صحيحة الا اذا علمت ان الرجل الذي
رواها هو الذي هو في الخبر

على جواز العمل بالظن ورفع الائم عن المخطئ في قضاء
الضرورة لا نسد باب العلم بالاحكام الا من رواية
متواترة او اية محكمة نصريح بالدلالة على المارد وهم فليكن
نادر فان في هذا الزمان واللائم من ذلك ما رفع
التكليف او مشروعية العمل بالظن والاول باطل قطعاً
فثبت الثاني وبإرواه ابن ادريس في اخر السراير من جليلة
من جامع البرزخ عن ابن الحسن الرضا عليه السلام قال
علينا الفاء الاصول وعليكم الفرع وعن زرارة وابي
عن الباقر والصادق عليهما السلام انهما قالاهما ان نلتفي
اليكم الاصول وعليكم ان نفرعوا فالواو من البين ان معنى
الفرع تعدية الحكم من الاصل الى الفرع الجارى في مثل
منصوص العلة وغيره من مواضع الاستنباط الشرعية

وهو لا يفيد غير الظن الا نادراً واجابهم الاخباريون اما
عن الاول فيمنع بثبوت الاجماع من خصوص ما معناه
الايات والاخبار الدالة على عدم اتباع الظن وانما هو
العامتان لم يكن مضراً فهو غير نافع ومرد بان من المعلوم
على متبوع الاخبار ومن لم يربط بطريقة عمل اصحاب
الائمة الاخبار ان مدارهم كان على العمل بمضمون
او رواية معتبرة وان كانت غير متواترة ولا مصرحة
بامر الائمة الطاهرة ولا خفاء في ان امثال هذه لا
تقيده بالظن فليكن كافياً وهذا هو مرادهم بالاجماع
واما الايات والاخبار المعارضة فاولئك كاسمعي
لكن لا يخفى ان الذي يستفاد من ذلك جواز العمل
بالظن احاصل من مضامين الكتاب والاخبار

كما اسلفناه لا كل ظن وان كان حاصله من التقديم
 الغير المستندة الى ما ذكرنا كما هو مدعى الاصوليين
 واما عن الثاني فبعد الضرورة الداعية الى العمل
 بالظن اسناد الى ما ادعوه من كون كتب الامامية
 خصوصا ما في الكتب الاربعه للمحدثين التثنية
 الصحة بمعنى كونها مجردة الورد عن الائمة عليهم السلام
 وقطعية المراد بنفسها او بالقرائن المنضمة اليها
 وهذا ترتيبهم يعملون بكل رواية فيها ولا يفتشون عن
 سندها ولا حال راويها وانت بعد الخطا خبرا
 بما ذكرنا علمت فساد هذه الدعوى وسنين ادلتهم
 على ذلك واجوبتها انشاء الله تعالى واما عن الثالث
 فبحال الروايات وتزليلها على الاجتهاد في محل الحكم

فانه

فانه جائز بلا خلاف كجبهة القبلة وفيه للثقات ولو

واروش الجنايات وامثالها او على خصوص استحقاق

الجزائيات من القوانين الكلية للثقات عنهم عليهم السلام

الينا كقولهم عليهم السلام لا تقتضى اليقين بالشك وامثالا

وفيه بعد كون هذا المحل ظنيا عين الاجتهاد دلتهم غير

موافق لطريقهم وما يدل عليه طواهر ادلتهم اعني

ابطال جواز العمل ببعض الظن والاستنباط مطلقا

الا ان يلزم مواجزة العمل ببعض الظنون والاستنباط

اي ما ثبت جواز العمل به في الشريعة ويرتكب القصاص

في مجملهم وحي يرجع الى ما اخبرناه من الطريقة الواسطة

كما لا يخفى وبسبب ما يزيد ببيان انشاء الله تعالى

احتج الآخرون اي الاخباريون على لزوم تحصيل العلم

فانه جائز بلا خلاف كجبهة القبلة وفيه للثقات ولو
 واروش الجنايات وامثالها او على خصوص استحقاق
 الجزائيات من القوانين الكلية للثقات عنهم عليهم السلام
 الينا كقولهم عليهم السلام لا تقتضى اليقين بالشك وامثالا
 وفيه بعد كون هذا المحل ظنيا عين الاجتهاد دلتهم غير
 موافق لطريقهم وما يدل عليه طواهر ادلتهم اعني
 ابطال جواز العمل ببعض الظن والاستنباط مطلقا
 الا ان يلزم مواجزة العمل ببعض الظنون والاستنباط
 اي ما ثبت جواز العمل به في الشريعة ويرتكب القصاص
 في مجملهم وحي يرجع الى ما اخبرناه من الطريقة الواسطة
 كما لا يخفى وبسبب ما يزيد ببيان انشاء الله تعالى
 احتج الآخرون اي الاخباريون على لزوم تحصيل العلم

وعدم جواز الاجتهاد والعلم بالظنون **بوجوه** **الادلة**
 الآيات والاخبار والآلة على وجوب طلب العلم وقد بينا
 الظن كقولنا ولا نقف ما ليس لك به علم **وقوله** **ولا**
انظروا **الا الظن** **وان هم الا يخبرون** **وقوله** **عن**
ان الظن لا يغني من الحق شيئا ونحوها وكارواه **الشيخ**
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله
 عليه واله من عمل على غير علم كان ما يفسد اكثر مما يصلح
 وعن زهارة قال سالت ابا جعفر عليه السلام ما حق الله على
 العباد قال ان يقولوا ما يعلمون وينفقوا عند ما لا يعلمون
 وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الزبير الحجاج قال قال ابو عبد
 الله عليه السلام اياك وخصلتين ففيهما هلك من هلك
 اياك ان يقتل الناس برأيك او يدين بالاعتقاد **وعن**

سلم

سليمان بن قيس قال قال امير المؤمنين عليه السلام في حديث
 طوبى لمن عمى عن الذكر وانبع الظن وبارزها الفهم وما
 رواه في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال الحكم
 حكام حكم الله عز وجل وحكم اهل الجاهلية فمن
 اخطأ حكم الله حكم بحكم اهل الجاهلية ومن حكم
 بغيرهم بغير ما اتزل الله فقد كفر وامثالها من الاخبار
 قالوا هذه واشباهها صريحة في عدم جواز العمل
 بكل ما يظن عليه الظن والراي ولزوم تحصيل العلم
 ولا يخفى انه لا يحصل الامر بالاخبار الصحيحة **والشيخ**
 فلم يجز الاعتماد على غيرها اصلا ولم يصلح الاجتهاد فيها
 ايضا واجيب عنه مرة بتخصيص الظن فيها وحمله
 على غير الاعتقاد الراجح المعبر في الاجتهاد لا خلا

الظن ايضا على المرجوح وعلى ما حصل من غير اشارة
 كالاغتراف بالبنداء وحمل العلم المأمور بطله على ما يشاء
 الظن الرابع خصوصاً المناخيم للجزم لاسيما الحال
 من المدارك المعلومه المحيية وتخصيص الراي
 الاجتهاد بالمنوع بالحاصل من امثال الفياض والاعضا
 والمصالح المرسله التي تمسك بها اهل السنه ^{ضعف}
 بان ذلك من قبيل المصادرة لانه يقيد بتحقيق كلام طي
 ويجعل اجتهادى غير معلوم الصحة ولا ثابتاً ^{فلا}
 نعتمد عليه على ان بعض الاخبار كما مر صرح في النهي
 عن العمل بكل ما لم يستدل الى الكتاب والسنة وان
 كان راجحاً بحسب النظر موافقاً للواقع ومرة اخرى
 بمنع قطعية دلائلها الكوفها محتملة لتلك المحامل ^{التي}

ذكرنا

والجواب ان الاختلاف ليس مخصوصاً بالمجاهدين بل قد افلح
 بيننا ما وقع من المحدثين بسبب اختلاف احاديث الائمة ^{المقصود}
 لمصالح عرفوا بعضها واعرضوا عن بعض وذلك معلوم
 على من تتبع الاخبار واطلع على الآثار روى في العلل ^{بعض}
 عن حريز قال قلت لابي عبد الله انه ليس بشي اشد على ان ^{افلح}
 اصحابنا قال ذلك من قبلي وعن ابي ايوب اخبر ان عن حديثه
 عن ابي الحسن عليه السلام قال اختلاف اصحابي لكم رحمة وقال
 اذا كان ذلك جمعكم على امر واحد وسئل عن اختلاف
 اصحابنا فقال عليه السلام انا فعلت ذلك بكم لوان اجتمعتم
 على امر واحد لا خذير فابكم وروى الكليني في الموثق
 عن زهارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام شيعتكم لو
 حملتموهم على الاستئذان على النار لمضوا وهم يخرجون

من عندكم مختلفين فقال يا زهارة هذا أنا لكم وأقبلوا لكم
 الخبر واما لكثرة وكفى ما مضى من تكلمهم مع عليهم السلام بعد
 فتم الناس وبالزيادة والنقصان في لا بد من حل الاختلاف
 المنهي عنه على الواقع في اصول الدين وخلافه والحاصل
 من التشكك بغير الكتاب وسنة سيد المرسلين
 ذكر شيخ الطائفة في كتاب العدة ما يحصوله ان اختلاف
 الفناوى المنهى على اختلاف رواية الثقات عنهم عليهم
 لا يستلزم تناقضا وذلك لان كل واحد منهم يقول هذه
 الفناوى رواها ثقة عنهم عليهم السلام ولم يظهر الى الآن
 عندي وروده من باب الثقة وكل ما هو كذلك
 يجوز لنا العمل به الى ظهور القائم عليهم السلام وان كان ورد
 في الواقع من باب ضرورة الثقة بخلاف اختلاف

ربط عليه

المتأخر

الفناوى المنهى على غير ذلك هذا كلامه ونطبقه على الطريقة
 الوسطى ظاهر فندبر واحجوا على عدم جواز العمل بقول
 الايات ما لم تفسر بالروايات باسرها استلزام
 تجويز ذلك العمل بالظن المنهى عنه وجوابه ظاهر من
 وثانها استلزام طرح اكثر الاخبار المروية في تفسير الايات
 فان ثلثها بالاربع اجناسها ما يخالف الظاهر الذي فهم
 بحسب الوضع اللغوي كافتقر الشمس للنبي والقمر على بنى
 والسكران يسكن النور وغير ذلك والجواب ان ذلك لا
 يخالف بعض النفايس للظاهر غير مناف للعمل به اذا تواتر
 الاخبار في كون الايات ذوات بطون كثيرة ونفاستغنى
 ومراعاة الله جميع ذلك فلا يلزم من العمل باحد منها طرح
 الباقي والايضه الطرح ايضا باعتبار مخالفة بعض النفايس

المتأخر من عندكم مختلفين فقال يا زهارة هذا أنا لكم وأقبلوا لكم
 الخبر واما لكثرة وكفى ما مضى من تكلمهم مع عليهم السلام بعد
 فتم الناس وبالزيادة والنقصان في لا بد من حل الاختلاف
 المنهي عنه على الواقع في اصول الدين وخلافه والحاصل
 من التشكك بغير الكتاب وسنة سيد المرسلين
 ذكر شيخ الطائفة في كتاب العدة ما يحصوله ان اختلاف
 الفناوى المنهى على اختلاف رواية الثقات عنهم عليهم
 لا يستلزم تناقضا وذلك لان كل واحد منهم يقول هذه
 الفناوى رواها ثقة عنهم عليهم السلام ولم يظهر الى الآن
 عندي وروده من باب الثقة وكل ما هو كذلك
 يجوز لنا العمل به الى ظهور القائم عليهم السلام وان كان ورد
 في الواقع من باب ضرورة الثقة بخلاف اختلاف

بالنسبة الى بعض وهذا ورد في بعض الروايات التفسير
 التفسير بالظاهر ايضاً حين الاحتياج بل يمكن ان يقال جعل
 بعض المعاني ظاهراً من بين البواقي دليل على زيادة
 الاهتمام بشأنه اللهم الا ان يكون الظاهر مخالفاً لضرورة
 الذين وهو المسمى بالما قول كاسيحي **وثالثها الاخبار**
 مثل ما ورد في المنع من تفسير القرآن بالزراي كقوله
 صلى الله عليه واله من فسر القرآن براهب فاصاب
 الحوقف فخطأ وقول الصادق عليه السلام لا يسمع اهل
 علم القرآن الذين انما هم الله علان ياخذوا فيه بوى
 ولا راي ولا مقاييس الحديث وقول ابي جعفر عليه السلام
 ما علمتم فقولوا وما لم تعلموا فقولوا الله اعلم ان الرجل
 لينتفع من القرآن بخبر فيها ابعد ما بين السماء والارض

وهذه هي

هذا هو الظاهر الذي لا يخفى عليه من
 انما هو الظاهر الذي لا يخفى عليه من
 انما هو الظاهر الذي لا يخفى عليه من
 انما هو الظاهر الذي لا يخفى عليه من
 انما هو الظاهر الذي لا يخفى عليه من

وقوله عليه السلام لقادة فيما رواه زيد الشحام يا قادة
 بلغني انك تفسر القرآن قال له نعم فقال ان كنت تتسبحون
 فانت انت وان كنت فسر القرآن من تلقاء نفسك
 فقد هلكت واهلكت وقوله عليه السلام من اتقى الناس وهو
 لا يعلم الناس من المنسوخ والحكم من المتشابه فقد هلك
 واهلك ومثلاً ما ورد في حصر علم القرآن في النبي صلى الله
 عليه واله والائمة عليهم السلام كقول ابي جعفر عليه السلام وخبر
 قناعة ايضاً انما يعلم القرآن من خوطب به وقول الصادق
 عليه السلام في جواب من سأل له واما ما سأل من القرآن
 فذلك من خطر انك المتفاوتة المختلفة لان القرآن ليس
 على ما ذكرت وكما سمعت فغناء غير ما ذهب اليه
 وانما القرآن امثال لقوم يعلمون ومن غيرهم ولقوم يظنون

وقوله عليه السلام لقادة فيما رواه زيد الشحام يا قادة
 بلغني انك تفسر القرآن قال له نعم فقال ان كنت تتسبحون
 فانت انت وان كنت فسر القرآن من تلقاء نفسك
 فقد هلكت واهلكت وقوله عليه السلام من اتقى الناس وهو
 لا يعلم الناس من المنسوخ والحكم من المتشابه فقد هلك
 واهلك ومثلاً ما ورد في حصر علم القرآن في النبي صلى الله
 عليه واله والائمة عليهم السلام كقول ابي جعفر عليه السلام وخبر
 قناعة ايضاً انما يعلم القرآن من خوطب به وقول الصادق
 عليه السلام في جواب من سأل له واما ما سأل من القرآن
 فذلك من خطر انك المتفاوتة المختلفة لان القرآن ليس
 على ما ذكرت وكما سمعت فغناء غير ما ذهب اليه
 وانما القرآن امثال لقوم يعلمون ومن غيرهم ولقوم يظنون

والجواب

والجواب عنه أولا بالنقض والمعارضه بالآيات والآثار
التي دلت على خلاف ذلك كقوله تعالى أفلا يتدبرون
القرآن أم على قلوب أقفالها وقوله سبحانه وقل أعزكم الله
فإنه منزل بلسان العرب ولولم يفهموا منه شيئا لأن
مفسريهم لا يحتاج به كما لا يخفى وكقول صلى الله عليه
القرآن ذلول فاحلوه على أحسن الوجوه وقول الأئمة
عليه السلام أما سمعت قولا تعالى أن السمع والبصر والفؤاد
كل أولئك كان عنه مسؤولا حين سئل عن استماع الغناء
وامثال ذلك من الأخبار الكثيرة التي ورد فيها تنقيح الشك
بعدم فهم الكتاب والأخبار التي فيها الأخذ بغير
الموافق لكتاب الله والأخبار التي تضمنت استنباط بعض
على مظهر بظواهر بعض الآيات حتى في حضور الأئمة

جريان هذا الترجيح في كثير مما ذكرناه وعن عدم جد
جليل فائدة لهذا الفرق اذ قليل من الايات التي لم ترد فيها
تفسير مختلف عن الاثمة عليهم السلام بل الاية في الاحكام يكون
صريح الدلالة على المرام وعن كون هذا محلا لطائفتين
الاجتهاد الممنوع عندهم ان ارتكاب هذا المحل دون
غيره قاهر اقرب منه كما سنبين لا وجه له غير المنع من العمل
بالظن مطلقا وقد بطلناه لا يقال اهل الوجه ادخل
الظاهر تحت المتشابه وهو غير معمول به عند الكل
لانا نقول هذا ايضا اجتهاد ظني مبني على المنع من العمل
بالظن المزيّف مع ان شرح لفائيل ان يقول قد ثبت الاجا
عدم الفرق بين الايات والروايات في كون كل منهما
مشغل على المحكمات والمتشابهات لقول الرضا عليه السلام

وقبولهم عليهم السلام ذلك منهم وعندها من الاخبار التي تركنا
ذكرها عندنا من الاطباء مع كونها غير خفية على المنع
من اولى الابواب بالجملة كل من تتبع الاخبار وتصفح طرقاتها
الاخبار علم ان ارباب العلم على ثلثا السابقين وكذا اصحاب
الائمة المعصومين الاسد لال بطواهر كتاب القائلين
حتى ان الشيخ جعل من جملة الغرر المصححة للحدود موا
لمفهوم الخطاب والموافق من الكتاب بل كثير اما استدلال
منكر الجواز ايضا بالظواهر كما يستبان من تتبع كلامه
وهذا جعل جمع من علمنا جواز العمل بالظواهر الايات من
الضروريات فان قيل الكلام لنا في جواز العمل بالنصوص
من الايات انما الكلام في الظواهر فلنا ان تخصص العارضا
ونحاجها على ما يكون نصا لا ظاهرا قلنا بعد الاغراض عن

جريان

وذكرنا ان هذا الجواز قد ثبت
من رواية اخرى في كتابنا
وحيثما مشرو

هذا هو الوجه في كونها غير خفية على المنع
من اولى الابواب بالجملة كل من تتبع الاخبار
وتصفح طرقاتها الاخبار علم ان ارباب العلم
على ثلثا السابقين وكذا اصحاب الائمة
المعصومين الاسد لال بطواهر كتاب القائلين
حتى ان الشيخ جعل من جملة الغرر المصححة
للحدود موا لمفهوم الخطاب والموافق من
الكتاب بل كثير اما استدلال منكر الجواز
ايضا بالظواهر كما يستبان من تتبع كلامه
وهذا جعل جمع من علمنا جواز العمل بالظواهر
الايات من الضروريات فان قيل الكلام لنا في
جواز العمل بالنصوص من الايات انما الكلام في
الظواهر فلنا ان تخصص العارضا ونحاجها على
ما يكون نصا لا ظاهرا قلنا بعد الاغراض عن

ان في اخبارنا متشابهة لمتشابهة القرآن ومحكما الحكم
 القرآن الخبز وغيره فلو جعلنا الظواهر من المتشابهة
 لزمت تعطيل اكثر الروايات بكثير من الايات للفسق
 ايضا اذ هي ما فسرنا بالظواهر المحكوم عليها بكونها
 من المتشابهة وكل ما يجاب به عن هذا فهو جوابنا
 عن ذلك وثانيا بالحل والتوجيه كالحل على من يتد
 في تفسيره بالرأي والهوى من غير اصل عند تفسير
 النعيم مثلا بالخبز والماء وغير ذلك ما ذكره القس
 باراقهم وعلى من يكون جاهلا بمعرفة القرآن كان يقول
 بالمتشوخ ويرى انه الناسخ والمتشابه ويرى انه
 الحكم وبالحاص ويرى انه العام وهكذا فان من المعلوم
 ان من هذه صفة لا يجوز له التعرض للقران بقوله مطلق

والمراد بالمتشابهة المتشابهة في اللفظ
 لا في المعنى وهو كقولنا في ما ذكره من
 في القرآن من قوله تعالى ولا تأكلوا
 من ثمره حتى يغرس ثمرا جديدا

لان قوله غير علم وعلى قوله انتهى فموقع من انواعه من
 انواعه وهو المتشابه لان هو الذي يناسب قوله انتهى اليه
 لاحتياجه الى الايضاح والبيان دون غيره كما يدل عليه
 قوله تعالى منه آيات محكمات هن ام الكتاب و آخر متشابهة
 الآية وقوله صلى الله عليه واله اليها الناس ندبر والقران
 وانهم آياته وانظر في حكماته ولا تتبعوا متشابهة
 لن يبين لكم زواجره ولا يوضح لكم تفسيره الا الذي اخذ
 بيده يعني عليا عليه السلام وقوله الرضا عليه السلام من متشابهة
 القران الى محكمه فقد هدى الى صراط مستقيم وقوله
 وقوله عليه السلام في اخبارنا متشابهة لمتشابهة القران
 ومحكما الحكم القران فردا متشابهة الى محكمها ولا تتبعوا
 متشابهة دور محكمها فضلا و يؤيد ما ذكرناه اطلاقا

حديث الرسول صلى الله عليه واله
 في الاحتجاج وقوله الرضا عليه السلام
 في العيص ايضا سنن

لفظ التفسير والتأويل والاستنباط لا اطلاعا على ما
يحتاج الى البيان بخلافه في ان الاحاطة بجميع ^{على القرآن}
مخصوص منحصرة في خلفاء الرجن على ان قوله عليه السلام
في الحديث الاخير وانما اراد بتعيينه ان ينهوا وقوله ولا
قادرين على تاويله الذي جعله الله لهم كالصريح بما ذكرنا
اذ المعنى من القرآن هو المتشابه كما سيجي في بحثنا ان شاء الله
واما احتجاجهم على كون اخبار كتب الامامية لا سيما ^{التي هي}
خصوصا الكافي بحجوزة الورود عن الائمة وقطعية
المراد بنفسها او بالقرينة فنوجه خيالية وفراغية
غاية مفادها عند الاعتبار جواز العمل بمعتقدات تلك
الاخبار وذلك مما لا خلاف معتد به فيه وليس له دلالة
على مراده بوجه وجهه ولذا نشره في بعضها على سبيل

الذين ينفذون الامامة في كل عصر
والله اعلم بالصواب

المراد من ما ذكره بعض من ان المراد
من الاخبار التي هي معتد بها في كل عصر
مقدرة

الاجال

الاجال لا يجوز له التطويل الموجب للدلالة فيها ^{ما}
تقطع بالقرائن الحالية والمقالية بان الراوي كان ثقة
في الرواية لم يرض بالافتراء ولا يروى ما لم يكن بيانا واضحا
عندهم وان كان فاسدا المذهب او فاسقا بجوارحه وجزا
ان حصول القطع بهذه ممنوع سيما حين العلم بفساد
مذهب الراوي او فسقه بل غاية ما يمكن حصول
الظن القوي الموجب بجواز العمل بخبره مع ان ذلك ايضا
لا يحصل الا بعد النظر في احوال الرجال وهو خلا
مقصودهم على ان الخبر الذي يكون من رجال سنده كلام
بمحيط يحصل العلم بعدم اقرارهم وغايطهم وسهوهم
في غاية الندرة كيف لا واكثر الاخبار الصحيحة المروية عنه
او ان يد مشتمل على ألف في المتن ومعظم الرجال غيرنا

اسروده من العصور وضميمة

من الدم فظهر ان ادعاء كثرة الفران ايضاً محض الدعوى
 ثم لا يخفى ان هذا الدليل وكذا اكثر الادلة الانية
 دال على كون الاخبار الواصلة اليها قطعية المراد
 عندنا فاقابل ومنها تعاضد بعض الاخبار بعض
 وجوابه ايضاً ظاهر اذا التعاضد مع قلته لا يوجب
 القطع الا نادراً بل غاية حصول الظن الذي ذكرنا
 ومنها نقل العلماء المتأخرين عن تلك الاخبار في
 مصنفاتهم التي فيها هداية الشيعة وتبصيرهم
 بها مع تمكن كثير منهم من استعمال حال الروايات و
 الاحكام من الامام عليه السلام بطريق القطع ومن الغشك
 بر وايات اخر صحيحة وجواب ان ذلك ايضاً لا يوجب
 بكونها صادرة عن الامام صريحاً في المأم اذا جمل ان

مؤمن

مؤسسين في حسن الاعتقاد ببعض رجال الاسناد او
 ناطقين بالجميع مع ما يحصل التميز بين المعتمد وغيره
 من ذكر رجال الاسناد وترك ارسال ودعوى فكن
 اكثر من استعمال ما ذكره من دليل لو ثبت
 ايضاً لا يوجب القطع كاهو مرادهم نعم كل هذه الامور
 فريضة يحصل منها الظن القوي بجواز العلم ايضاً
 من مضامين الاخبار المعتمدة وذلك هو عين مقصودنا
 كالا يخفى ومنها كون الراوي من اجتمع العصابة على
 تصحيح ما يصرح عنه او كونه منصوصاً من الامام بجواز
 العلم بقوله وروايته وجوابه ايضاً ظاهر مثل ما سبق
 ان مثل هذا الخبر مع قلته لا يصير محرم الورد ولا
 الدلالة انما يحتمل ان يكون ذلك كونه ثقة يحصل الظن

بصدور حديثه على ان الاجماع وامر الامام بالعمارة
رجل مخصوص غير نافع بعد توسط الوساطة
ويكنى ومنها وجود الحديث في أحد كتابي الشيخ ^{الكافي}
ومن لا يحضره الفقير لاجماع شهادتهم على صحة نقله
كما يظهر من ديباجتها مع نقل بعضهم عن الشيخ في
العدة ان كل ما عمل به من الاخبار في الكتابين ^{فصح}
وجوابه ان شهادة هؤلاء المشايخ بل اخبارهم ^{بصح}
اخبار كنهم لا يستلزم قطعيتها عندهم فضلا عن
قطعيتها عندنا لان الصحيح في مصطلحهم كما يظهر
من تتبع اطوارهم يطلق على الحديث باعتبار ^{ضد}
بامور وقرابن توجب الاعتماد عليه والركون اليه ولا
يخفى انه بمجرد ذلك لا يصير قطعيا نعم يلزم ما ذكر

طائفة من اصحابنا المعصية في الكتاب
وزادوا في كتابهم في كتابهم في كتابهم
وفي كتابهم في كتابهم في كتابهم
في كتابهم في كتابهم في كتابهم

جواز

جواز الاعتماد على كتبهم والعمل برؤاياتهم لكن لا بد
من الرجوع الى الاسانيد لترجيح بعضها على بعض عند
التعارض فان كون جميعا معتبرا لا ينافي كون بعضها
اقوى واتا ما جزم به بعض الفضلاء من كون جميع
الكافي معروضا على القائم عليه السلام كونه في يد السند
وزماتهم فلا يخفى ما فيه على سبيل لو كان كذلك
لنقلوا ظهر توقيع او امانة نعم عدم انكار الفاضل عليه السلام
في تأليفه ورواياته مع كونه عالما بان يصير معتبرا ^{ضبا}
طول هذه المدة ما يورث الظن المناهض للعلم بكونه ^{المدينة}
بفعله ومجوز العمل برؤاياته وما يدل على عدم كون
جميع اخبار كتب المشايخ الثلاثة قطعي السند ذكرهم
الخبر معتبرا بطوله وتطويله وسعيهم في رفع ^{صل}

وعدم اكتفاءهم به وطرح ابن بابويه بعض الروايات المذكورة
 في الكافي كما يظهر من الفقيه ومن ذلك ما قلنا في باب الرجل
 يوصي الرجلين وكذا طرح الشيخ كثير من احاديث الكافي
 والفقيه كما يظهر من تتبع كتابي كطرح خبر ابراهيم الكاظمي
 في باب استعمال الماء المضاف وغير ذلك وكذا السيد المرتضى
 والمفيد وما هما رضى الله عنهم فانهم طرحوا كثير من الروايات
 الموجودة في كتب الثقات خصوصا بسبب الطعن على
 الرواة كما يظهر من مستثنيات الصفار وغيرهما وقد
 بعض ما ينفع في هذا المقام فلا تغفل والله تعالى اعلم
الفائدة الثانية في ذكرنا من مباحث الالفاظ ^{بشأن}
 على فصول **الفصل الاول** اللفظ ان استعماله في ما وضع له
 فهو حقيقته والافجاز والواضع ان كان هو الشارع ^{اعا}

في كتابي من مباحث الالفاظ

والرسول فحقيقته شرعية وان كان غيره فلعنونه او عرقية
 خاصة او عامة ثم لا ريب ان الالفاظ المتداولة في السنة
 اهل الشرع المستعملة في خلاف معانيها اللغوية قد صارت
 حقايق في تلك المعاني عندهم وان ذلك باستعمال الشارح
 فيها لكن وقع الخلاف في ان هذا الاستعمال هل هو طريق
 النقل فتكون حقايق شرعية او طريق المجاز بمعنى القرين
 ثم غلب في السنة اهل الشرع واشهر حتى افادت بغير قرينة
 فتكون حقايق عرفية خاصة لا شرعية والحق انهم لم يعلموا
 حال الشارع غير اصل الاستعمال واما طريقه فغير معلوم
 لان ادلة الطرفين في غاية الضعف وتبادر هذه المعاني ^{لها}
 مفيدة اذ يحتمل ان يكون ذلك لاجل الاشهر عندنا كما
 اشترانا اليه هذا ولا تغفل عن فلاحه لانه صيرورة هذه

كما استعملوا في اللغة العربية
 في كتابي من مباحث الالفاظ

الانفاظ في كلام الائمة عليهم السلام حفاظ في معانيها **الشرعية**
 بما بعد النزاع فيه غاية البعد بل لا ريب فيه والافاظ
 القرآنية والاحبار النبوية المنقولة من غير جهة الائمة عليهم
 لا تكاد توجد بدون تفسير في نص من الائمة قائل
الفصل الثاني الاصل في اللفظ ان يكون مستعملا في
 معناه الحقيقي فاذا دار لفظ في كلام المتشعذين معناه
 في عرفهم واللفظ لا بد من حمله على الاول انه الحقيقي عندهم
 وان دلست فربية على المراد غير من دون تعيين لا بد
 من الحمل على اقرب المجازات اليه لظهور كون راجح بسببه
 الى ما هو الاصل سيما اذا وافق المعنى اللغوي حينئذ كما هو
 ثم اذا تعارض المجاز والاشتراك فالاولى الرجوع الى
 القرين وان فقدت وتعارضت في التوقف اذا ذكره

الاصول

الاصوليون من المرجحات ككثرة المؤنزة وقلتها وكثرة **اللو**
 الوقوع وقلته ونحو ذلك امور ظنية رجيحة لا دليل
 على جواز الاعتماد على مثلها في الاحكام الشرعية ان
 سلم كونها موجبة الظن بالمراد من اللفظ في خصوص
 ذلك الموضع وهكذا حكم تعارض النفل والتخصيص
 والاضمار ونحوها **الفصل الثالث** اطلاق المثنى
 كاسم الفاعل والمفعول ونحوها على المنصف بمبدأ
 بالفعل حقيقة بالانفاظ كالضارب لباشر الضرب
 وقبل الانصاف مجاز بلا خلاف يعتمد به بعد ذلك
 المبدأ كالضارب لمن انقضى عنه الضرب في قول الحق
 ما صرح به بعض الفضلاء من كونه حقيقة اذا كان
 انصاف الذات بالمبدأ اكثر بما يحث كون عدم الانصاف

انما هو الاصل في اللفظ ان يكون مستعملا في معناه الحقيقي فاذا دار لفظ في كلام المتشعذين معناه في عرفهم واللفظ لا بد من حمله على الاول انه الحقيقي عندهم وان دلست فربية على المراد غير من دون تعيين لا بد من الحمل على اقرب المجازات اليه لظهور كون راجح بسببه الى ما هو الاصل سيما اذا وافق المعنى اللغوي حينئذ كما هو ثم اذا تعارض المجاز والاشتراك فالاولى الرجوع الى القرين وان فقدت وتعارضت في التوقف اذا ذكره

به مضمناً في جنس الانصاف وليكن الذات معضاً عن
المبدأ ولا راعياً عن شيوخ اطلاق المشتقات على المعنى
المذكور بدون نصب في تلك الكتب والخطا طو العلم
والتعلم ونحوها وان كان المحل متصفاً بالصفة الذي
كالنوم ونحوه والاصل في الاطلاق الحقيقة كما رأينا
فيلزم ان هذه الالفاظ كلها موضوعاً للمكان هذه
الافعال مما يابى عنه الطبع السليم عند التدبر فاكش
الامثلة وغير موافق للمعنى مبادئها على ان في اللغة
وقد ذكر جمع ان اسم الفاعل مع اللام فعل في صورة الآ
وقال سيبويه الضارب زيداً بمعنى ضرب زيداً وبالجملة
استعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي اكثر من ان يخص
في الفقهيات والاصل في الاستعمال الحقيقة فكذلك غير

من المشتك

من المشتقات **الفائدة الثالثة** في بيان بعض احكام
الامور والنواهي الشرعية وهي ايضا مشتملة على
الفصل الاول اعلم ان الامور الواردة في الكتاب المستند
على اقسام **ا** **احدها** ما للوجوب اي طلب الفعل مع
المنع من الترك كقوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة
وقوله صلى الله عليه واله صلوا كما رايتوني صلى
ثانيها ما للنهي اي طلب الفعل من غير منع من الترك
منعاً مستلزماً للعقاب نحو قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة
فانتشر في الارض وابغوا من فضل الله وقوله صلى
عليه واله اذا صمتم فاحفظوا سفنكم **وثالثها**
ما للاباحه والرخصة اي ما لم يكن فيه الطلب والمنع
كقوله تعالى اذا حكمتم فاصطادوا ووقوله عليه كواطعوا

فانما بعضهم المنة عشر والافضل فيهم
فانما البعض متفقاً في جميعها الى
مجازاً في انهم قطعاً مستبهم

الجور ما خلاذ بايهم وكذا النواهي على فسمع
احدهما المنع والتهى الترهى بمعنى اولوية الزك وهو
 الكراهة كقوله تعالى لا تسئلوا عن اشياء ان يند لكم نسؤكم
 وقوله عليه السلام لا تصل في الحمام وثانيهما التحريم بمعنى عدم
 جواز المخالفة وهو حرمة كقوله تعالى لا تقتلوا انفسكم
 وقوله عليه السلام لا تضربوه العيدين روى الكليني عن
 امير المؤمنين عليه السلام انه قال السنة ستان سنة في فريضة
 الاخذ بها هدى وتركها ضلالة وسنة في غير فريضة
 الاخذ بها فضيلة وتركها غير الى خطيئة وروى الصدوق
 في العيون عن الرضا عليه السلام في حديث طويل انه قال
 ان رسول الله صلى الله واله عن اشياء ليس نهى الله
 بل اعافى وكراهى وامر باشياء ليس امر فرض ولا واجب

امر بفضل

امر بفضل ورجحان في الدين ثم رخص في ذلك المعاول
 وغير المعاول الخبر واذا عرفت هذا فاعلم ان اكثر
 الروايات بل كثير من الايات معلومة الحال فيمنع
 او امرها ونواهيها بالقرائن الحالية والمفالية
 لكن اختلف الاصوليون في مفادها حين عدم
 القرينة بسبب اختلافهم في معناه الحقيقي عند
 اللغة فذهب جمع الى افادة الوجوب والحرمة فيتم
 الى التذب والكراهة وغير ذلك من اللداهب المختلفة
 وقد بسطوا الكلام في هذه المسئلة والحوار لاحقا
 الى ذلك لان الشريعة القومية والايات والاخبار الكريمة
 صريحة في لزوم اطاعة الشارع ووجوب امثال اوامره
 ونواهي كقوله تعالى ما اناكم الرسول فخذوه وما نهاكم

ومن التفسيرات في قوله لا تسئلوا عن اشياء ان يند لكم نسؤكم
 فانفسه السؤارة امر به فلهذا لم يند لكم نسؤكم بل يندكم
 فانفسه السؤارة امر به فلهذا لم يند لكم نسؤكم بل يندكم
 فانفسه السؤارة امر به فلهذا لم يند لكم نسؤكم بل يندكم

على غير الحرمة ظهر خبر معارضته بآدم من نفي الوجوب
 او الحرمة اقيام دليل ثابت على التقى **باب** قد ورد
 الاخبار الامر بمعنى اعم من الوجوب والتدبير او كذا
 لفظ الوجوب بلفظ السنة ايضاً على فلهذه وهكذا
 انتهى ولفظ الكراهة والتحرير بمعنى شامل للكرامة
 واحتمال لكن القرينة في كثير منها فائتة **الفصل الثاني**
 الحق عدم دلالة الامر على التكرار من غير قرينة نعم
 المرة من حيث ان اقل ما يمثل لان حقيقة الامر مطلب
 فعل المأمور به فقط فالتكرار خارج عن حجاج القرينة
 وايضا لودل على التكرار لعم الاوقات لعدم الاولوية
 وهو باطل اجماعا وما قيل من ان الامر لو لم يكن للتكرار
 لما تكررت الصلوة والصوم وقد تكررت اقطاعا ومن ان
 يقتضي

من لا ينفرد في حقيقة الاشكال في الجمل
 ما ذكرناه في اجزاء ما ذكرناه
 بحث الوجوب من مذهب

والتكرار في الامور الشرعية لا ينافي مع الوجوب بل هو من وجوبه
 وانما هو في الامور الشرعية لا ينافي مع الوجوب بل هو من وجوبه

يقتضي التكرار والدوام وكذلك الامر قياسا عليه ما لا
 اليه لان التكرار فيما يتكرر باعتبار دلالة خارجة كالا
 والقياس على انتهى باطل عندنا على انتهى يقتضيه
 انتفاء الحقيقة وهو انما يكون بانتفاءها في جميع اوقات
 بخلاف الامر فانه يقتضي ثباتها وهو يحصل بالمرءة
 في التكرار الامر مانع من فعل غير المأمور به بخلافه
 في النهي كما هو ظاهر وقد تبين ما ذكرنا في الامر المعلق
 على شرط او صفة لا يلزم ان يتكرر تكررها اعم قياسا
 القرينة كما اذا كانت القضية كلية مثل كلما جاء بك زيد
 فاكلمه او كان الشرط والصفة علة موجبة نحو ان يمتنع
 جبا فاطمه واو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
 وغير ذلك من القرين **باب** يعلم ان النهي الشرعي المجرد

قرينة

والتكرار في الامور الشرعية لا ينافي مع الوجوب بل هو من وجوبه
 وانما هو في الامور الشرعية لا ينافي مع الوجوب بل هو من وجوبه

عن القرائين بلزوم حمله على الدوام لأن حمل النهي على
 حصّة معينة من الاوقات محدودة الاول والاخر
 من دون من حج غير معقول ولأن السلف من العلماء
 لم يزالوا يستدلون بالنهي المطلق على دوام الانتهاء
 عن الفعل ولا يتصورونه بوقت دون وقت وتتر
 ذلك منهم ثم تمنعهم من العداة وشاع وذاع عن
 غير نكير فاقبل **الفصل الثالث** الحق لزوم التحيل
 الى فعل ما امر به الشارع وترك ما نهى عنه ما لم يكن
 هناك قرينة دالة على عدم لزوم الفورية لنحو النهي
 الذي سبق في محله الامر على الوجوب والنهي على
 الحرمة مع الاعتضاد بالايات والاخبار الكثيرة **التي**
 على طلب المسارعة الى الاوامر والنواهي حتى ان في

هذا ما كان في الصفة العامة والخاصة من ذلك فيكون امره

بعض

بعض الاخبار في رد الامر بالمسارعة الى ما يليق
 استجابة واشعار الاطاعة للرب كالأفطار قبل
 الصلوة في عيد الفطر فمنها قوله تعالى **وعلى**
مغفرة من ربكم وقوله عز وجل **فاسبقوا الخبرات**
اذ لا يخفى ان فعل ما امر به الشارع وترك ما نهى
من الخيرات وما قيل من لزوم حمل الامر بالمسارعة
والاستباق الذين لا يصوران الا في الموضع دون
المضيق مدفوع بان وجوب هذين لا يخرج الموضع
عن كونه موسعا اذ لا يجوز ان يكون امر واجبا موسعا
بحيث اذا اذاه المكلف في ذلك الوقت كان مؤديا
له ومع هذا يكون المسارعة اليه واجبا ويعاقب على
تركه كازالة النجاسة عن المسجد والحج وصلوة التلوة

من لا يخفى ان حمل الامر على الدوام يستلزم الفورية اصطفا

على افضلية الامر على الوجوب في قوله
 لفظ المسارعة والاستباق

وامثالها وبالجملة ورود الايات وال اخبار في ذلك
 مما لا يمكن انكاره ولهذا ادعى علم الهدى في الذريعة
 اجماع معشر الامامية على ذلك واجتج عليه باب الصحابة
 والتابعين وكذا اصحاب الامنة صلوات الله عليهم
 اجمعين كانوا يبادرون بفعل المأمورات وترك
 المنهيات وكانوا يحلوا كل امر ولو لم يجرده عن قرينة
 الزاخرة على الفورية ولم يكن احد ينكر ذلك عليهم
تكميل الاقوى انه لو اخرج المكلف المأمور به عن الوقت
 الذي تحقق فيه الفورية وجب عليه الايمان به في ابد
 ذلك الوقت الامع قيام وتبديده على سقوطه بقوا
 الفورية بمعنى كونه موقفا باول الوقت لان الامر يقضي
 باطلاقة وجوب الايمان بالمأمور به في الجملة وانما

الذي هو عليه ان علم الهدى في الذريعة يفتي بان
 من ان هذا اجماع متفق عليه بالواجب
 وفي جميع كلام ادبهم من هذا المصنف
 بالضرورة الدورية القبول فغير
 مدرك

الفورية

الفورية لا يصير موقفا بل انما يقضي وجوب المباداة
 فحيث يعصى المكلف بخالفه في مباداة الامر الاول
 بحاله هذا ان بفضل الله تعالى اكثر الامور الواجبة
 من اثنتا عليهم التحية والثناء معلومة حالها في كثير
 من لوازمها بالقرائن كما لا يخفى على المتتبع فلا ضرورة
 لنا في بسط الكلام فيها لدفع شبه المشككين واعتراض
 المعارضين فانها لا تنقطع ابدا **الفصل الرابع** وقع
 الخلاف في ان وجوب الشيء هل يستلزم وجوب
 مقدمته اي ما يتوقف عليه ذلك الشيء ام لا والظاهر
 ان تنفيح المرام من هذا الكلام يحتاج الى تفتيش ما في اللغة
فقول ان مقدمته الواجب على نوعين احدهما مقتضى
 وجوب الواجب اي ما يتوقف عليه وجوب كماله

التصايب في الزكوة والزاد والراحلة في الحج ونحوهما
وهذا ما لا خلاف في عدم وجوبه **وثانيها** مقدمة
وجود الواجب وما يتوقف عليه وجوده بعد حصول
مقدمات وجوبه وهو ايضا على نوعين **احدهما** ما لم يكن
المكلف متمكنا من تحصيله اى لم يكن مقدورا الكافة
على الفعل وامكان فعله ونحوهما وهذا ايضا مما لا يرب
في عدم وجوبه لاستلزام الوجوب التكليف بالانطواء
على احواله **وثانيها** ما كان مقدورا وهو ايضا على نوعين
احدهما ما يكون الاثبات بالواجب حاصل في ضمن
الاثبات به كان يكون سببا وعلة مستلزما للفعل **والثاني**
الاخير للعلة المستلزما كجزء الرقبة مثلا في القتل الواجب
والصعود على السطح في الامر بالكون عليه وكافته

لا خلاف

ولو وجد خلاف ذلك في مستند العلم
بحالها من الواقع منزهة

لا خلاف في وجوب هذا النوع لدلالة الامر عليه
بالاثرام للتلازم الذي بينه وبين الفعل بل هو عين
الاثبات به وقد ورد هذا منصوبا في بعض المواضع
ايضا كالصلاة على اربع جهات عند اشتباه القبلة
والصلاة في كل من الثوبين عند اشتباه الطاهر بالنجس
وغير ذلك **وثانيها** ما لم يكن كذلك وهو ايضا على نوعين
احدهما ما جعله الشارع شرطا له كالطهارة وازالة
التجاسة ونحوهما للصلاة مثلا ولا شك في وجوب
هذا ايضا لكن لا يجرى الامر به بضم جعل الشارع اياه
شرطا له لانه لو لم يلزم وجوبه فاذا اتى بالمأمور به بدونه
لزم خسر وجبر من العهدة وليس كذلك والاي يلزم ان لا يكره
ما جعله الشارع شرطا بشرط والمفروض خلافه

الفصل السادس الذي يظهر من الاخبار ان

الشارع مفسد للمنتهى عند في العبادات وغيرها فيلزم
الحكم به الا في موضع ظهر من الشارع عدمه في الاجاز
ما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة عن ابي جعفر
قال سالت عن ملوك تزوج بغير اذن سيده فقال
ذلك الى سيده ان شاء اجاز له وان شاء فرق بينهما
فقلت اصلحك الله ان الحكم بين عبيته وابرهم الصنع
واصحابهما يقولون ان اصل النكاح فاسد فلا يجوز
اجازة السيد فقال عليه السلام ان لم يعص الله اثما
عصى سيده فاذا اجاز له فهو له جاز وفي رواية
اخرى عنه عليه السلام ايضا فقلت له ان اصل النكاح
كان عاصيا فقال عليه السلام اني شيئا حلالا لا

وثانيهما ما لم يكن كذلك وفيه خلاف وقد تكلم في قول

الشارع في ما لا يرد عليه حتى انتوا عدم لزوم الوجوب
بادلة لان قيل الكلام بذكرها والله اعلم **الفصل الخامس**

لا خلاف في ان من الامر بالشئ على وجه الاجاب فيهم

التي عند ضده العام اي الترك وهو ظاهر لك **الفصل**

في فهم التي عند ضده الخاصة اي الامور الوجودية

المضادة له على احوال والحق ان هذا النزاع مثل الترتيب

لان ترك المضاد الوجودية من جهة ما يتوقف عليه

الواجب فكما قيل بالزوم او عدمه هناك لا بد ان

ههنا اللهم الا ان يفرض جواز لا يلزم التناقض اليه

لهذا ترى مذهب كثير من المحققين بل جميعهم سوى

احاد ههنا لم يخالف مذهبهم هناك فليست **الفصل**

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

في مذهب الواجب

ولم يعص الله

بعاص الله وانما عصي سيده ان ذلك ليس كاثيان
ما حرم الله من النكاح في عدة واشباهه ولا يخفى
صراحة ذلك في المطلوب من حيث الدلول وحيث
عدم انكاره عليه السلام فساد النكاح حيث وما رواه
في الحسن ايضا عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر
عليه السلام من طلق ثلاثا في مجلس واحد على غير طهر
لم يكن شيئا انما الطلاق الذي امر الله عز وجل به
فمن خالف لم يكن له طلاق وجه الدلالة ان الطلاق اذا
كان منهيا عنه كان مخالفا لما امر الله به وما رواه
في الحسن كذا الصحيح عن زرارة قال سالت ابا جعفر
عليه السلام عن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين
اوتوا الكتاب من قبلكم فقال هي منسوخة بقوله تعالى

يكون حراما

ولا تسلم

ولا تسلموا يعصم الكوافر وفي رواية اخرى عنه
عليه السلام ايضا قال لا ينبغي نكاح اهل الكتاب قبل جعله
فذاك وابن تحريمه قال قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم
الكوافر فان الامام عليه السلام استدلل بالنتي على التحريم
ومعلوم ان المراد من التحريم ههنا بطلان النكاح كافي
قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الاية والاحبار المضممة
لفساد العبادات بالنتي كثيرة وبالجملة الروايات والفتاوى
التي تدل على الفساد بالنتي في العبادات والمعاملات
الكثيرة ان تحصى وتذكر الا في مواضع خاصة معلومة
حاطا بالقرابين وهذا كان دأب علمائنا الامصار في
سائر الاعصار الاستدلال على الفساد بمحض النص
في ابواب العبادات والربا والاكتم والبيع وغيرها

سلسلة جملية الكرام ومصور الكتاب
وسج الخلف وفي ذلك مقداره

الاثرى الى الحكم بطلان بيع النفلين بنسبة وعقد
 المحرمات والطلاق في طهر المواعيد وقفا
 على نفسه والحكم بشهادة الفاسق ونذر المحرم والعين
 بغير الله وامثالها على ان لزوم الآثار والاحكام للعبادة
 والمعاملات وترتبهما عليها ليس عقليا بل مجردي جعل
 الشارع فحين تكون منهية لا يبقى وثوق بالترتب
 واللزوم فلا ينبغي الحكم به الا في موضع تكو الفرقة عليه
 فائمه فائمه واعلم ان الكلام في كون النهي مفسدا
 انما هو في النهي الوارد على ما يكون في ذاته ما امر
 الشارع او نذر بالياد ابا احاذ لا معنى لفساد ما هو
 محرم او لا كما لزمنا وشرب الخمر وامثالها **انذنب** اعلم
 ان النهي عن الشيء قد يرجع الى الشيء نفسه كالنهي

عن صلوة

عن صلوة الحايض وبيع الميتة ونكاح المحارم مثلا
 وقد يرجع الى جزئية كالنهي عن صوم من سافر
 في اثناء النهار ونكاح المرأة وبنيها بعقد واحد وقد
 يرجع الى وصف لازم له كالنهي عن الجهر في قراءة
 الفرائض النهارية والاختفات في الليلة بناء على كون
 الجهر والاختفات والبيع الربوي وظاهر من قولنا
 عدم الفرق بينهما في الفساد وهو المستفاد من الروايات
 حيث تضمنت في اكثر امثال هذه المواضع الحكم بالفساد
 ويعضده عدم تجوز العقل صحة الكل والملزوم مع
 الجزء واللازم وقد يرجع الى امر مفارن له كالنهي عن
 التكفير في الصلوة والبيع عند نداء الجمعة ونحو ذلك
 وفي الفساد به خلاف فقال جمع لا يفسد اذ هو كثر

لا يخفى ان النهي الوارد على ما يكون في ذاته ما امر
 كالنهي عن صوم من سافر
 وبيع ما لم يكن من الميتة او الجاهل
 لا يفسد اذ هو كثر
 تكلف تركه التصريح به

كسند في الكلام في جواز التاميم فلا إشكال

خارج مغاير للمكلف به فلا يثبت استلزامه الفساد
وقال جماعة بالفساد مستندا الى اشعار النبي عنه
بان تركه من شرايط تحقق المكلف به على الوجه الشرعي
ووجوده مانع منه فلا يمكن ان يحكم بتحقيق المكلف به
مع وجوده والحق ان يقال ان المكلف به اذا كان بحيث
قد علم من دليل شرعي جميع اجزائه وشرايطه وموافقه
ولا يكون هذا المنهى عنه شيئا منها فيمكن ان يقال بعدم
الفساد والا فلا بقاء احتمال ان يكون المنهى عنه جزء
كونه مانعا بحاله فلا يمكن الحكم بتحقيق المكلف به مع وجوده
كما لا يخفى وكذا ان علم ان المنهى عن الشيء في فعل انما
هو لاجل حرمة ذلك الشيء في ذاته كالنظر الى الاجنبية
في الصلوة لا لكونه مانعا لتحقيق ذلك الفعل فيمتنع

ايضا

ايضا يحكم بعدم الفساد اذا معلوم ان المنهى عنه ليس
لاجل الممانعة وقد مر نظيره في حديث تزويج العدة
فقال في هذا المقام فانه منزال اقدام الاعلام
الفائدة الرابعة في بيان المنطوق والمفهوم
وتحقيقهما اعلم ان مدلول اللفظ اما منطوق او
مفهوم لان دلالة اللفظ عليه ان كان باحدا الدلائل
الثلاث اعني المطابقة والتضمن والالتزام فهو منطوقا
والافهموم والمنطوق قسمان صريح وهو ما يكون
مدلول المطابقة او التضمنية وغير صريح وهو مدلول
الالتزامية والمفهوم ايضا قسمان مفهوم الموافقة
وهو ما يكون حكمه موافقا لحكم المنطوق اثباتا
ومفهوم المخالفة وهو ما يخالفه ففصلنا فصولا

لا يخفى ان ذلك لا يوجب عدم الفساد
والافهموم بالمعنى المذكور

في المنطوق والمفهوم

قول القائل اعنق عبدك عني على الف فإن القدر
لازم أي ممكالي على الف حتى يصح كلامه شرعا
حجية هذا النوع ظاهرة إذا كان الموقف عليه معلوما
فدبر **وثانيها** مدلول دلالة الإشارة وهو ما لم
يقصد عرفا من الكلام لكن يستلزم المقصود من نحو
قوله تعالى وحمله **وفصال** ثلاثون شهرا مع قوله تعالى
وفصاله في عامين حيث يلزم منها أن أقل مدة
الحمل ستة أشهر ولا شك أنه ليس مقصودا في اليمين
بل المقصود في الأول بيان حق الودقة وتبعها
في الثاني بيان مدة الفصال وحجية هذا النوع أيضا
ظاهرة إذا كان التزوم معلوما كما في المثال المذكور
وقد استدلل به أمير المؤمنين عليه السلام حين لم عثمان

الفصل الأول في المنطوق الصريح ولا شك
في حجية الصراح في اللفظ ومعناه لكن بشرط عدم
القرينة الدالة على إرادة غيره كدلالة الله مثلا **الفصل**
الثاني في المنطوق الغير الصريح وهو على أنواع **أولها**
مدلول دلالة الافتضاء وهو ما يتوقف صدق الكلام
أو صحته عليه مع كونه مقصودا للتكلم بمعنى ذلك الافتضاء
الصدق والصحته آياه مثال الصدق نحو قولي
عليه والرفع عن امتي الخطاء والنسيان فإن صدق
هذا الكلام يقتضي تقدير المؤاخاة ونحوها أي رفع
المؤاخاة عنهم في الخطاء والنسيان إذ هما أنفسها
لم يرفعوا مثال الصحة نحو قوله تعالى واستل القرية
أذلول يفتد الأهل لم يصح هذا الكلام عقلا ونحو

قد

برجم امرأة ولدت لستة اشهر كما مضت حكايها
 في مطا عن عثمان **في الثها** مدلول دلالة التثنية
 الائمة وهو ما يلزم من كلام منضم بحكم من الاحكام
 على وجه يعلم منه علته ذلك الحكم من جريان الحكم في
 غير ذلك المورد مما انصف تلك العلة وهذا على
 صنفين لان العلم بالعلته اما بالتصريح بها كما يقال
 حرم الخمر لاسكاره اولانه مسكرا وعلته حرمة الخمر هي
 الاسكار او غير ذلك مما يكون صريحا في العلته فيلزم منه
 حينئذ حرمة التبيذ لاشراكه مع الخمر في الاسكار التي هو
 علته التحريم ويسمى ذلك في المشهور بالقياس المنصوص
 العلة ومقابل القياس المستنبط العلة اي ما لم يكن علته
 مصرحة معلومة بل تكون مظهره مستنبطه بوجه ما

واما باقران

واما باقران الكلام مع كلام اخر بحيث يعلم منه العلة
 كما اذا اصلت مع نجاسة جسد حي او ثوبه فاجاب العلم
 اعد صاوتك فانه يعلم من ذلك ان علته الاعادة هي
 النجاسة فيلزم منه علة كعادة كل صاوة تكون كذلك وقد
 يسمى هذا بتفصيح المناط القطعي وقد يسمى بالتثنية
 الائمة وفي حجية هذين الصنفين خلاف والتحقيق
 انها حجة اذا علم بالترين انحصار العلته فيما علم انه
 علته اي بدون مدخلية خصوص الواقعة او شي اخر
 لم يكن في الفرع في العلته مع العلم بوجود تلك العلة في الفرع
 وعدم وجدان مانع عن تأثير العلة فيه اذ لا شك ان الحكم
 بالهنا العقل والعرف بتأثير تلك العلة فيه فهو كالبهتان
 القاطع ولا يستفاد الاستدلال بهما بوضا عياف الاجابة

سواء كانت القياس حالية او ماضية مستفادة من ذلك الكلام او من غيره الكلام انما هو ضرورة في
 او ارجاع او اشارة الى ذلك وعلته في فرع الاستدلال
 المناط الصاوت في شواخص علم ان ذلك في فرع
 من الحكم حصوله من العلم ان ذلك يكون من ذلك
 الا خارج بهما في العلة الثانية في فرع
 انما انما اصل الحق في فرع



ايضا كما يظهر عندنا مثل المنتجع هذا واعلم ان القياس المستقيم
 العائد وهو الذي شاع استعماله بين العامة وقد يستعمله
 الناحيون منا ايضا ويعبرون عنه باتحاد الطرفين فخطه
 باطل وبطلانه من ضروريات المذهب **الفصل**
الثالث في بيان ما يتعلق بمفهوم وقد يسمى
 بالقياس الجلي ومفهوم الاولوية وبمضو الخطاب
 ومحسن الخطاب ويمكن ادخاله تحت دليل التبيين
 ولهذا عرفه المحقق بآدل عليه بالتبيين والاشارة
 كثيرة في القرآن والحديث فمنها قوله تعالى ولا تقل لها
 اوف ولا تنهرها فانه يعلم من حال التانيف ومحل
 النطق حال الضرب وهو غير محل النطق وصما
 متفقان في الحرمة ومنها قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة

خيرا

خييرا به ومن يعمل مثقال ذرة شرا به ومنه قوله تعالى
 ومنهم من ان تامنن بقطار يؤدبه اليك ومنهم من ان
 تامنن يد ينار لا يؤدبه اليك فانه يعلم عازاة ما فوق
 الذرة في الاولين وتاديه مادون الفطار في الثالث
 وعدم تادية ما فوق الدينار في الرابع ولا يخفى ان
 ذلك تنبيه بالادنى اى الاقل مناسبة على الاعلى
 الاكثر مناسبة واحق كونه حجة اذا كان التعليل بالمعنى
 المناسب كالآكرام في منع التانيف وعدم تضبيع
 الاحسان والامانة في الجزاء مجزوما به وكذا كونه
 اشد مناسبة للفرج مع عدم وجود مانع عن
 التأثير في الفرع كالاشارة المذكورة والا فلا كالحكم
 بكرهه جلوس المجهوب الصائم في الماء لاجل كراهته

ما ذكرنا في قوله من حيث ذم الاما مع الازد
 ومنه عدم جوب الاولوية بالادنى
 المانع فيه

استدلنا في قوله لا تنهرها
 على كراهية التانيف
 امر لا ينافي مع كراهية التانيف
 ولا مانع من كراهية التانيف
 في قوله لا تنهرها

المستفاد من الأول قاس المفهوم ففد نفهم إذ ذلك
 منطوق كما هو غير خفي على المناظر كلفهوم
 الزمان والمكان نحو فعله في هذا اليوم أو في
 هذا المكان أذ يفهم من ذلك نفى الفعل في غير ذلك
 اليوم والمكان وكلفهوم العدد الخاص مثل قوله
 تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة حيثان مفهومة
 عدم وجوب الزايد على الثمانين والحجة في الكل
 موقوفة على قيام القرينة كايضا قائل **الفائدة**
الخامسة في ذكر ما يتعلق بالعموم والنصوص
 ونشتمل على فصول **الفصل الأول** في بيان صيغ
 العموم اعلم انها كثيرة معلومة في المحاورات
 لكن لما وقع الخلاف في افادة بعض منها اجبتنا

في العموم
 في النصوص

ان تذكر

ان تذكر منها ما به الكفاية ففهمنا مباحث **الأول**
 لا خلاف في استفادة العموم من التكررة الواقعة
 في سياق النفي نحو ما جاء في رجل واحد لكن وقع
 الخلاف في ان الواقعة في سياق الاثبات ايضا هكذا
 ام لا فقيل نعم اذا كانت للاسنان نحو قوله تعالى
 فيها فاكهة وتحل مرمان وعليه بنى الاستدلال على
 العموم في قوله تعالى ويزل عليكم من السماء ماء
 ليظهم كرمهم والحق بعض الناس تلك التكررة الواقعة
 في سياق الامر ايضا نحو اعنق وبنذ والتحقيق ان يقال
 ان كان المراد من افادة العموم ما هو مفاد لام الاستفاد
 اي شمول جميع الافراد فمعلوم ان ذلك مخصوص
 بالتكررة الواقعة في سياق النفي وان كان المراد ههنا

وتحريم فرد غير معين من الزمان فكذا فنعين الاول
وهو معنى العموم فتأمل **الثالث** الجمع المتكرر لا يدل
على العموم الامع القرينة لوروده وكثير من الروايات
من غير ارادة العموم منه كما لا يخفى على من تتبع
وتأمل فلا ينبغي الحكم بآراءه الا حين قيام القرينة
نقطة قيل ترك الاستفصال في حكاية الحال مع
قيام الاحتمال يدل على العموم وهو قوي اذا علم
بالفرق بين عدم انصراف الجواب الى بعض المحتملات
بجهة من الجهات كاحتمال علمه عليه السلام بحقيقة
الحال وثبوت جهة شائعة للواقعة يقع الجواب
عليها غالبا وغير ذلك مثل ان يقال افطر زيد فجاء
بان عليه الكفارة في القرينة دالة على ان المراد

منه ان يكون الواقعة بان جهات
شائعة لا محتملات كجواب الجواب
ارادة واقعة شائعة

افطار

افطار الصوم الواجب فلا يفيد العموم حتى يحكم
بلزوم الكفارة في افطار كل صوم لكن لا قرينة دالة
على نوع المفطر فيحمل هو على العموم ويحكم بلزوم الكفارة
بكل مفطر اذا حمل على بعض المفطرات ترجيح من غير مرجح
والظاهر انه لا خلاف بيننا في ذلك وهو يسير في المسألة
فتأمل **الفصل الثاني** العام ان خص بمحل كارتباط
هذا العام بخصوص او يقال ليس المراد كل ما يتناول
فليس بجاء اتفاقا واما اذا خص بمبني نحو اكرم
كل من جاءك الا الجهاد فهو محجة في الباقي مطلقا
ولم يوجد لذلك ايضا مخالف متناول الادلة على
ذلك كثيرة غير لازمة الذكر منها استدلال العلماء قديما
وحديثا بالعامات المخصوصة من غير تكثير

ان الجمع الذي هو مراد بالاشارة
شعلا او منفصلا متوقفا

وقع كثير في كلام اهل البيت ايضا كذا بخلاف فانه
 في الباقي حقيقة او مجاز وهو خلاف قليل الجدوى
 مع ان الاول هو الظاهر بدليل البادرو لان العاقر
 المخصص انما هو مستعمل في الحقيقة في معناه
 الحقيقي الذي هو العموم ايضا الا ان المخصص خرج
 البعض عن الحكم المتعلق به مثلا قولنا الكرم بنيتهم
 الا الجاهل منهم هو الحكم على كل واحد بشرط ان
 بالعلم والحكم على كل واحد بعد اخراج الجاهل منهم
 وهكذا **الفصل الثاني** اعلم انه لا بد ان يكون الحكم
 في العام المخصص منعطفيا بالامر الكلي لا يفرق او فردين
 من افراده بان يكون هو مراد المتكلم من استعمال ذلك
 العام لانه لا يتبع ان يكون ذلك الامر الكلي مخصصا

خوفه

في فرد او فردين او نحو ذلك ولهذا احسن ان يقول
 احد كل ثمانية في البسائر الا انما مض حين يكون
 مراده كل ما لم يكن حامضا وان كان مخصصا ^{حقة}
 ويقع ان يكون هذا الكلام ويفسر بان مراده بكل ثمانية
 رمانية واحدة فاذا عرفت هذا علمت ان يجوز تخصيص
 الى اى مرتبة كانت حتى الى ما ينحصر في الواحد
 بعد نصب القرينة الدالة على مرتبة التخصيص ما لم
 يستلزم اسندا كما في الكلام وان انكار من انكر ذلك
 مبني على عدم الفرق بين الشقين فلو فرض ج
 ورد نص شرعي مخصص الى مرتبة مخصصة
 في فرد واحد او فردين او ثلثة لا يلزم علينا طرحه
 كما يلزم على المنكرين الا ان الظاهر عدم وقوع مثل

هذا النص في الشريعات وما ورد بالمفرد المحلى
باللام المستعملة في الواحد فاما ما لا يلائم استعماله
للتعظيم فندبر **الفصل الرابع** ذهب المحققون منا
الى انه لا يجوز المبادنة الى الحكم بالعموم قبل الفحص عن
الخصص بل يجب الفحص عنه حتى يحصل الظن
الغالب بانثقائه كما يجب ذلك في كل دليل يحمل
ان يكون له معارض احتمالا راجحاً فانه في الحقيقة
جزئي من جزئياته وقد ادعى بعض علمائنا الاجماع
على ذلك ايضاً وهو الاثر في الاجماع العمل حتى يحصل
الظن القوي المراد من الايات والروايات وقد
شاء تخصيص اكثر العمومات حتى قبلها من عام
الاوقاف خصوصاً في تنقيش عن المخصص حتى يحصل

الظن

الظن المذكور ويؤيد ذلك بعض الاخبار كحديث
سليم بن قيس عن امير المؤمنين عليه السلام المذكور في
باب اختلاف الحديث من الكافي فان ظاهره يدل
على ان العام والخاص مثل المحكم والمشتبه والناخ
والمسوخ فكما انه يلزم الفحص عن حال الحكم المشتبه
والتاسخ والمسوخ فكذلك العام والخاص ولما
اكتفي في ذلك بحصول الظن لان تحصيل العلم به
ما لا سبيل اليه غالباً اذ غاية الامر عدم الوجدان
وهو لا يدل على عدم الوجود مع ان حصول العلم
موقوف على تتبع جميع كتب الاخبار والروايات وهو متعب
خصوصاً في هذا الزمان وما استدل به محققو العمل
قبل الفحص من ان علماء الامصار لم يروا الاستدلال

في المسائل العمومات من غير ذكر في المخصص لا شيء
 مطلوبه اذا اظهر استدل له كان بعد التخصيص
 كما يظهر من تصحح كلامهم مع انه بعد التسليم ان
 لا يقع اذ لا اعتماد على امثال ذلك اذ لم يستند
 سيما مع وجود المعارض القوي **التم** الا ان يكون
 العام مشهورا شهرة يعلم منه عدم وجدان
 المخصص **تنبيه** لا يخفى ان في زماننا هذا قد
 سهل هذا الامر اذا اكثر علماءنا تقيصوا عن تقيص
 اكثر العمومات في المسائل الشرعية بحيث لا يوجد
 عام لا يفتحص عن مخصصه الا نادرا جدا والظاهر
 انه يكفي في التخصيص تتبع كتب الاخبار المشهورة
 بل الكتب الاربعين ويحتمل الاكتفاء بالكافي والتهذيب

في المسائل

بل الاكتفاء بالتهذيب فقط او الاستبصار فان الشيخ
 تفتخص عرجيع المعارضات لا ما قبل وذكرها
 في كتابيه واما تخصيص الايات فانه وان كان يظهر
 من كتب الاخبار ايضا خصوصا الكافي لكن لا ينبغي
 تتبع كتب التفاسير المروية فيها الاخبار كفسير علي بن
 ابراهيم واشباهه والكتب المشتملة على ايات الاحكام
 وامثال ذلك وايضا الظاهر الاكتفاء في التفتيش بكتب
 الأبواب المناسبة للسئلة والاحسن تفتيش كتاب
 يمتلئ ذكرها فيه **تم** اعلم ان الرجوع في تفتحص
 الناسخ والمبين وامثالهما ايضا الى كتب الاخبار والفتاوى
 بعين ما ذكرنا في العام الا ان التفتحص في كلام الامام عليه السلام
 غير واقع والله اعلم **الفصل الخامس** اختلاف اصحابنا

في تخصيص العام والخاص
في تخصيص العام والخاص
في تخصيص العام والخاص

في تخصيص العام الوارد في الكتاب بخلاف الواحد
المحكوم بحجية فتعنه قوم وجوزهم اخرون والاخر
فيه الجمع او العلم بالاحاطة وبما يشير الى بعض
احوال تعارض العام والخاص في بحث التعادل
انشاء الله الفائدة السادسة في ذكر
ما يتعلق بالكتاب وما هو حجة منه لما ثبت
بالادلة السالفة وما يتناه في المقدمة المتقدمة
لزوم التسكك بالكتاب والسنة ثبت كون الكتاب
حجة كما ان السنة ايضا كذلك وهذا من الامور
المتواترة الاجماعية الا انه وقع الخلاف في ان
الكتاب هل تغير حين الجمع ام لا فيقول في التغيير
وقيل بكونه محفوظا مضبوطا كما انزل الله تعالى

فما يتعلق بالكتاب

من غير

من غير تغيير وظواهر الاخبار الكثيرة دالة على التغيير
بالاسقاط وتبدل بعض الكلمات كقوله تعالى او امثال
ذلك وما استدلل به منكره من قوله تعالى انا نحن
نزلنا الذكر وانزاله كحافظون غير مناف لهذا القسم
من التغيير مع انه يمكن الجواب عنه ايضا بالامارة
من الذكر الرسول صلى الله عليه واله كما يظهر
من الاخبار الكثيرة وكذا من بعض الايات كقوله تعالى
قد انزل الله اليكم ذكرا رسولا وقوله فاستلوا اهل
الذكر لكن هذا الخلاف قليل الجدي اذا الظاهر
تحقق الاجماع على وجوب العلم بما في ايدينا منه
سواء كان مغيرا ام لا وفي بعض الاخبار ايضا نص في
وجوب العلم به الى ظهور القائم عليه السلام واما

في قوله انزل على محمد وآله
من العلي عليه السلام

اخلاف القراءت فالعامة وجع ما ذهبوا اليه
القران نزل على القراءات السبع المشهورة وهذا
حكوا بعد جواز العمل بغير السبع ولكن
لم ينفوا له دليلا معتمدا عليه ويظهر من اخبارنا
ان الترويل كان على وجه واحد والاختلاف
من الرواة ومن ذلك ما رواه الكليني عن زرارة
عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ان القران واحد
نزل من عند واحد ولكن الاختلاف يجرى من
قبل الرواة واما ما روى من قولهم عليهم السلام
ان القران نزل على سبعة احرف فعارض بآراء
من الاخبار في تكذيب هذا القول كما روى الفضيل
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الناس يقولون

ان القران

في قوله انزل على محمد وآله
من العلي عليه السلام

ان القران نزل على سبعة احرف فقال اكتبوا عند الله
ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد ولا كل
ذلك لا بد من حمله على الثقة او على ان المراد من
الاحرف البطون والمعاني لا اللفاظ بقية بعض
الاخبار او على ان العبارات فيه نزلت على اسلوب
سبع لغات من لغات العرب كما قيل ومن ثم يلزم
على العامل عند الاختلاف الذي يختلف بسببه
احكام الشرع ان يرجع الى تفسير الائمة عليهم السلام
الذين هم اهل الذكر وحفظ القران ان امروا
توقف واختاط وما ذهب اليه العلامة من
رجحان قراءة عاصم بطريق ابي بكر وقراءة حمزة
اقف على مستند يمكن الاعتماد عليه لكن الامر في ذلك

في اخبار الرواة
من العلي عليه السلام

كالقرء وقد جتمعان باعتبارين كقوله تعالى يُنْصَرِفْ
بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَ نَفَرٍ فإنه نص باعتبار الاعتداد
بجمل باعتبار ما يعتد به **وثانيها** الظاهر وهو ما
دل على أحد محتملة دلالة الفرجة يقع معها
الاحتمال ومقابله المأول كقوله نعم يَتَقَيَّحُ
رَبِّكَ والظاهر نوعان الأول ما كان راجحاً
بحسب العرف كدلالة الغايط على الفضلة و
الثاني ما كان راجحاً بحسب الشرع كدلالة لفظ
الصَّوْمِ على الإمساك عن المفطر إذا عرفت
هذا فاعلم أنه لا خلاف في جواز العمل وصحة
الاستدلال بما يكون نصاً غير منسوخ كأنه لا خلا
في علم جوازه بما يكون منسوخاً والمشهور

ايضا صير اذ وجوده لا يرد تفسير فيها من الائمة
عليهم السلام نادر فكيف بافيه مثل هذا الاختلاف
ثم لا يخفى ان عبارة القرآن اما متشابهة لا يعلم
فاولها الا الله والراسخون في العلم الذين هم
الرسول والائمة عليهم السلام وهي كل امة ينضح معا
وتحمل وجوها من التاويل من غير رجاء لبعضها
ولا خلاف بيننا في انه يجب في تفسيرها والعمل
بمضمونها الرجوع الى تفسير الراسخين وما
فالوا فيه كما تدل عليه الآية واما محكمه وهي على
المشهور والاقوى قسمان احدها النص وهو ما
دل على المراد به من غير احتمال مثل قل فوالله
احدا اذ لا يحمل غير الواحدية ومقابلته المحمل

کالہ

فلينظر اليها الغاية السابعة في بيان السنة
 وما هو حجة منها لما كانت السنة التي ثبت لزوم
 التمسك بها والعمل على وفقها منحصر عندنا في قول
 النبي والامام عليها السلام او فعلها او تقريرها ولم يكن
 ينافي في هذا الزمان شيء الا من جهة الخبر لزوم
 التكلم فيه فقول الخبر الوصل اليها من النبي او امثله
 عليهم السلام على ضربين متواتر وغير متواتر اما المتواتر
 فهو شئان لفظي ومعنوي فاللفظي هو اخبار جماعة
 كثيرة شئ في بحيث حالت العادة توأطهم على الكذب
 في جميع الطبقات بان يرويه قوم عن قوم وهكذا
 ومن ثم لم يشترط في رواه عدد ولا عدل الزبائن شرط
 حصول الوصف اي عدم احتمال التواطؤ ولا شك

طريفة اصحابنا السابق خلف الاشارة الذي
 اسلفنا ضعف مذهبه هو جواز العلم الظاهر
 ايضا وصحة الاستدلال به لما مر في الغاية الاولى
 لكن بعد التفتيش عن محضه ان كان بما ذكره
 مقيد ان كان مطلقا وعدم وجدان معارض
 قوته وعدم كون حكمه منسوخا من فواعلنا
 اخر او خبر متواتر والوجه في الجميع ظاهر والمراجع
 في تحقيق الكل الى الاخبار كما اشرنا اليه سابقا
 وقد يستعلم من بعض الايات ايضا وبالجملة لا بد من
 حصول الاطمينان وقد دون جمع من علمائنا
 رضوان الله عليهم في كتبهم خمسمائة اية تحمي الحكم
 المستنبط منها الاحكام فمن اراد الاطلاع عليها

فلينظر

تفاوته يطلق على كل واحد منها خبر الواحد
أحدهما خبر حث بقرين وانضم اليها ما را
توجب العلم العادي بصدقه والحكم الجازم بحقيقته
كاكثر الاخبار المشتملة على الاخبار بالمغيبات والمخوية
على فصيح العبارات المتبادرة بانها صادرة عن منابع
الكالات والائمة السادات والمشتلة على المعاني
الحقة الذقية والحكم الكاملة الاثينة والمواثقة
لدليل العقل ومقتضاه او الكتاب والسنة المقطوع
بها والاجماع وغير ذلك مما يوجب العلم بصدقه
الخبر ويظهر بعد التبع على الكامل الذي في النظر
ومثل هذا الخبر ايضا يجب العمل به من غير الاحتياج
الى ملاحظة السند كالاولين وانكاره مكابرة نعم

وهو من اخبار العامة
التي لا تحتاج الى سند

اعلم من ان خبر الواحد لا يوجب العلم بصدقه
بل هو من اخبار العامة التي لا تحتاج الى سند

ان مثل هذا الخبر موجب للقطع والجزم بصدقه
العمل به من غير توقع شيء يضاف اليه ولا امر يقوى
به لكن بشرط ان لا يكون السامع قد سبق بشبهة او
تقليد الى اعتقاد نقي موجب للخبر والمعنى هو اجاب
جماعة كثيرة بوفائهم مختلفة تشتمل كل واحدة منها
على واحدة معنى مشترك بينهما بجهة التضمن
او الاتزام ولا يخفى حصول القطع والجزم حينئذ
ايضا بالمعنى المشترك ويجب العمل به كالاول بعينه
في اخبارنا كثيرة بخلاف الاول فانه في غاية الغلظة
والظاهر ان اكثر ما ادعاه علماءنا السلف واختلف
من تواتر الاخبار هذا لا الاول وان كان شيها به
ظاهر اقله بر واما غير المتواتر فهو على اقله

فصل في خبر الواحد
اعلم ان خبر الواحد لا يوجب العلم بصدقه
بل هو من اخبار العامة التي لا تحتاج الى سند

وهو من اخبار العامة
التي لا تحتاج الى سند

مشاهدة

يتفاوت حصول العلم بامثال هذه الاخبار حسب
 تفاوت القرائن وربما ينزل الى حد حصول العلم
 الظن فامل وكثرة هذا القسم في روايات اهل
 البيت مما لا يخفى **ثانيها** خبر اعتمد عليه جميع
 خواص الطائفة وارباب النصوص منهم وعلموا
 بمضمونه بحيث لم يوجد فيهم منكر له اصلا ولكن
 لم يعارض معول به وهذا هو المعبر عنه في بعض
 الاخبار بالجمع عليه الذي لا ريب فيه كاسمعي وهو
 المعول عليه بين علمائنا في كثير من الفتاوى ولا شك
 ايضا في وجوب العمل به والظاهر ان ملاحظته **استدل**
 فيه غير لازم وان افاد تصحيحه تقوية العلم به **كالا**
 ومن هذا القبيل كثير من احاديث الكافي يظهر ذلك

عن

عند التبع والتمسك **ثالثها** خبر اعتمد عليه طائفة من
 اخواننا وذكره في كتبهم واخبروا العلم به وحيث
 ان كان له معارض يقابله وفي مرتبة فالعرف من
 اصحابنا بل الذي لم يوجد له مخالف برعني هو الرجوع
 الى وجوه التراجع على وجه يرتفع به الشك في بينهما وان
 لم يكن له معارض يعتد به فالحق حيث نزل من العمل به
 وان كان مخالفا لبعض المذاهب المستندة الى الادلة
 الاصولية اذ علمنا ح مستند الى قول الامام الذي
 اعتمد عليه جميع من علمنا الاعلام بل اصحابنا **الاعتماد**
 مرجح عدم روايتهم خلافا لهذا مع عدم ثبوت
 جواز الاعتماد على غيره من الادلة العقلية اللهم
 الا ان يكون الادلة موافقة للاختياط ولا ضرورة

وكان اصحابنا المعتمدة ومن طريقهم وبدون فريده
والله اعلم جواز الاعتماد عليهم او خبره عند علي بن ابي طالب
باعدوه من النوادر والشواذ وحاشبه في الزمان
ترك العمل به كما يترك الخبر الذي رواه احد الكذابين
مخالفا لما علم في الدين قال المحقق رحمه الله نعم ما قاله
الاصحاب وادلت القرينة على صحته عليه وسأ
اعرض عن اصحابنا وشد بحجج اطراف **تصرة**
اعلم انه قد وقع الخلاف بين اصحابنا في العمل
بحجج الواحد فذهب جمهور المتقدمين واكثر المتأخرين
الى جواز العمل به ونسب الى علم الهدى وابنه
وابن ادريس وابن البراج وبعض من تأخر عنه
المنع وعزى الى الشيخ المنع والجواز اخرى **الخلاف**

كلامه

كلامه وقد كثرت فيهم الاجحاج وظال القراء بينهم
والاجحاج واقول **كل** من تأمل في كلام هؤلاء
الفضلاء بعد ما حققناه من انقسام خبر الواحد
الى اقسام شتى وحكم كل واحد منها ظهر له ان نعمهم
ليس من جميع اقسامها بل الظاهر ان منع الشيخ
انما هو عن القسم الخامس وتجويزه شامل للبقية
صرح بذلك المحقق رحمه الله الذي هو موافق للشيخ في بحث
خبر الواحد حيث قال ذهب شيخنا ابو جعفر الى
العمل بخبر العدل من رواة اصحابنا لكن لفظه وان
كان مطلقا فعند ذلك التحقيق ينبغي ان لا يعمل بالخبر
مطلقا بل بهذه الاخبار التي رويت عن الأئمة عليهم السلام
ودونها اصحابنا لان كل خبر هو إما محجج بالعمل به

هذا الذي تبين لي من كلامه ويدعي ^{صحيحاً} اجماعاً
 على العمل بهذه الاخبار حتى لو رواها غير الامام وكان
 الخبر سليماً عن المعارض واشتهر ثقلاً في هذه الكتب
 الدائرة بين اصحاب عمل به انتهى ويزيلوج ذلك
 من كلام الشيخ في مواضع من كتاب العدة ايضا
 كقول يجوز العمل بثقة في الرواية وان كان قد
 المذهب وافسقا بجوارحه وقوله في موضع آخر
 قد دللنا على بطلان العمل بالقياس وخبر الواحد
 الذي يختص بالخالف برأيه وما يوضح
 ذلك كثيرا ما ذكر فيها بقوله خبر الواحد اذا كان
 واردا من طريق اصحابنا الفايدين بالامامة
 وكان ممن لا يطعن في روايته ويكون سيدا
 ثقة

٧٢
 في ثقله ولم تكن هناك قرينة تدل على صحته ما تضمنته
 الخبر لانه ان كان هناك قرينة تدل على ذلك كما ان
 بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم ونحن نذكر الفرار
 جاز العمل به والذي يدل على ذلك اجماع الفرقة الحقة
 فانها مجمعة على العمل بهذه الاخبار التي رويها في
 تصانيفهم ودونها في اصولهم لا يتكرونها ذلك
 ولا يندفعونه حتى ان واحدا منهم اذا اقر بشيء لا يعرفونه
 سألوه من اين قلت هذا فاذا احالهم على كتاب معروف
 او اصل مشهور وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه سكتوا
 وسكتوا الامر في ذلك وقبلوا قوله هذه عادتهم حتى
 من عهد النبي صلى الله عليه واله ومن بعده من الأئمة
 ومن زمن الصادق عليه السلام الذي انتشر العلم عنه

وكثرت الروايات من جهة قولنا ان العلم بهذه الاخبار
 كان جازما لاجتماع على ذلك ولا نكروه لاجتماعهم
 فيه معصومة لا يجوز عليها الغلط والسهو الى ان
 قال فان قيل كيف ندعون الاجماع على الفرقة المحقة
 في العلم بخبر الواحد والمعلوم من حالها انها لا تترك
 العلم بخبر الواحد قيل لم المعلوم من حالها الذي
 لا يترك ولا يدفع انهم لا يرون العلم بخبر الواحد الذي
 يرويه عن الفهم في الاعتقاد ويختصون بطريقه فاما
 ما يكون راوية منهم وطريقه اصحابهم فقد بينا
 ان المعلوم خلاف ذلك انتهى كلامه رفع الله مقامه
 والظن من كلام علم الهدى ^ع انه منع عنه وعن القسم
 الرابع وروايات اخرى منه الى بعض انواع القسم الثالث
 ايضا

ايضا لا عن الجميع وذلك من الاحياط من جهة عدم
 اتفاق الاصحاب على العمل على ذلك وعدم حصول العلم
 بكونه ما يلزم العلم به يشعر بذلك ما قاله في جواب
 المسائل الثمانية المتعلقة باخبار الاحاد من قولنا
 اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة على صحتها
 اما بالتواتر من طريق الاشاعة والاذاعة او بامانة
 وعلازمة ذلك على صحتها وصدقها وان وجدنا ما هو مدعوق
 للعلم مقتضية للقطع وان وجدنا ما هو مدعوق
 الكتب بسند من طريق الاحاد انتهى ويظهر من ان
 دعواه الاجماع من الشيعة على ترك العمل باخبارها
 الاحاد حيث قال اجعل الشيعة على ترك العمل
 باخبار الاحاد التي لا توجب العلم ليس مطلوبا بل ^{مختص}

باخبار كانت في تلك الاعصار خالية عن قرابين وجوب
 العمل كما يشعر به كلامه ايضا ثم لا يخفى انه يمكن ان يكون
 برهنة من اخبارنا العارية عن القرابين في هذا الزمان
 ذات قرينة في تلك الزمنة وتكون معولها عندهم
 من هذه الجهة قلنا ان نعمل على ما به وبأذنه في
 كتبهم المعتمدة وان لم يكن مقربا بقرينة عندنا للاعتدال
 على تتبعهم واخبارهم وللضرورة الداعية الى ذلك
 كما ظهر من الاخبار السابقة لكن بشرط ان نتخصص عن مجال
 ونقتصر عن موانع العمل به ليحصل الاطمينان
 مهما امكن بحاله فقد ظهر ما ذكرنا ان من منع
 من التعبد بخبر الواحد لم يمنع من جميع اقسامه و
 ان منع السيد لا ينافي العمل في هذا الزمان وان لم يكن

بين منع الشيخ وتجويزه تضاد ولا بين الشيخ والسيد
 زيادة شائع ولا بين دعواهما الاجماع غاية شفاف
 وتدافع اذا الحق الثابتات انهما متشاركان في ادعاء
 الاجماع على العمل اصح اسناده الى الائمة ولو بالقرابين
 وعلى ترك العمل ما لم يكن بهذه المثابة الا ان الشيخ
 جعل من جملة هذه القرابين وجود الخبر في الكتب المعتمدة
 والاصول المعتمدة بخوما ذكره بان جعل القرابين كما
 فسر ما نوعين الموجبة للعمل المجوزة والسيد لم يجعل
 اخطا الا على الموجبة فلم يجعل وجود الخبر فيما ذكر
 من القرابين. لكن ادعى ان اكثر الاحاديث الواردة في كتب
 المعتمدة ليست عارية عن قرينة الصحة الموجبة للعمل
 في زمانه فدل بر في هذا المقام فانه قد مر في غير ذلك

من زل من الاعلام حتى قوم جمع النزاع بين التبرين
اصلا ونزع قوم من النزاع بينهما في غاية التقابل والتكافؤ
فظهر جماعة ان لا فائدة من جهة خبر الواحد اصلا
من تقدم على العلامة والله اعلم **ببين**
قد ظهر ما سبق وسيظهر فيما بعد ايضا ان لا بد من
الرجوع الى اسانيد الروايات وثبوت حال الروايات
في بعض الاحالات بل يحتاج الى المحدث في اكثر الا
كان ذلك عليه الاخبار الواردة في الامر بالاخذ بخبر

العدول والثقات لكن لما كان قدما اصحابنا
غير محتاجين الى ذلك كثيرا بسبب وجدان كتب اصول
المعتبرة بينهم وكثرة القران المعتمدة عندهم كنفوا في
تحقيق ذلك بشيء قليل لم يتوجهوا الا الى المحققين

الصحيح

ما اتصل بسنده الى المعصوم من قبل الامام المهدي
بالوثوق عن مثله في جميع الطبقات فيقال حينئذ
مثلا روى الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
وقد يطلق على ما انصفه والله بما ذكرنا من التوثيق
الى راوي معين يسند اليه وان اعزاه بعد ذلك الى
او غيره من وجوه الاختلال سواء كان ذلك الراوي

في شرط عدم صدق من يروي عنه
في الاقسام الاثنية والارادة بالثقة
الضابط في الرواية كما يظهر من تتبع
الرجال

والمراد من قوله
في الاقسام الاثنية
الضابط في الرواية
الرجوع الى اسانيد الروايات

باب في بيان ما لا يفتقر الى دليل

لو كان هذا من كلام الشيخ
فكانت هذه الاشياء
مذكورة

ايضا متصفا بالوصف لا يفتقر الى دليل على الاول مثلا روى
في صحيحه ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق
عليه السلام وعلى الثاني روى الشيخ في الصحيح عن عمه
عن الامام عليه السلام الثاني الحسن وهو في الاكثر ما نقل
سنده الى المعصوم بالامام الممدوح بغير التوثيق في
جميع المراتب وبعضها مع كون الباقي بصفة رجال
الصحيح وقد يستعمل ايضا على فاس ما ذكر في الصحيح
مثلا روى الشيخ في حسنة ابن ابي عمير وعن غيره من خطه
عن بعض اصحابنا عن الامام عليه السلام ويقال
ايضا روى الشيخ في الحسن عن المفضل بن عمر
عنه عليه السلام الثالث الموثق ويسمى بالقوى
ايضا وهو ما دخل في طريقه غير امامي كـ الشيخ

اصحاب

الاصحاب على توثيقه ولا يشتمل في الطريق على ضعف
هذا في الاكثر وقد يستعمل فيما ذكر في الاولين ايضا
وربما يطلق لفظ القوى على مروي اما في
مدوح ولا مذموم كنوح بن دراج واما الرابع
الضعيف وهو ما لم يستجمع الشرايط المذكورة
بان يشتمل على راوي مجهول الحال ويسمى صحيحا ايضا
او الرفع او الارسال او القطع ويسمى مرفوعا
ومقطوعا او راوي مجهول بالفسق او الكذب ونحوها
ويسمى بالضعيف دايما ودرجات ذلك متفاوتة
بحسب البعد عن شرايط الصحة كما ان الثلاثة
ايضا متفاوتة بحسب القرب ثم ان الخير قسم بمقبول
ان اشهر العلم بمضمونه ومردود ان اشهر علم

ويُقسم أيضا بمشهور وقد يسمى مستفيضا وهو ما
 شاع نفعه مطلقا وعند المحققين خاصة وقيل
 هو ما زاد شهرته عن ثلثة أو اثنين في كل مرتبة
 وبغير المشهور وهو ما لم يكن كذلك وقد يسمى مقابل
 المشهور بالمعنى الاول بالتأخر والغريب وربما يطلق
 المشهور على ما شاع نفعه عند غير المحققين وإن لم يكن له
 عندهم وأيضا ينقسم الخبر إلى العالي وهو ما قلن وساط
 من غير فصل العلوه وبعد عن الخطأ بقليل الوسايط
 وغير العالي وهو ما خلافا إذا عرفت ذلك فاعلم
 أن الخلاف في جواز العمل بكل من هذه الأنواع إذا اقترن
 بقرينة معينة أو كان مقبولا مشهورا بين المتقدمين وإلّا
 التصريح حتى قبل تقديم الخبر الضعيف المقبول المشهور

والمراد بالمشهور ما هو مشهور بين العامة من الناس
 لا بين الخاصة من العلماء والمحققين
 والمراد بالمتقدمين من المتقدمين في العلم والفضل
 والمراد بالقرينة ما هو ما يوجب العمل بالخبر
 والمراد بالضعيف المقبول المشهور ما هو ما هو مقبول
 من العامة من الناس ولا يوجب العمل به

على الصحيح

على الصحيح الغير المشهور وأما إذا لم يكن كذلك
 فلا خلاف أيضا في جواز العمل بالصحيح إذا لم يكن
 هناك مانع شرعي لما قر من الاوامر الواردة في
 لزوم الأخذ بخبر العدل والثقة وسنشير إلى ذلك
 منها لكن وقع الخلاف في العمل بالحسن والموثق
 فأجاز قوم ومنعه آخرون وفصلنا في الفعل
 بالحسن دون الموثق وأما الضعيف فلا كثرة
 على المنع من العمل به إلا فيما استثنى كما سيجي ودليل
 المانعين والجميع قوله تعالى إن جاءكم فاسق بنبأ فإنه
 والأظهر العمل بغير الجرح خصوصا الحسن والموثق
 لاسيما بعض الحسان ببعض الموثقات أيضا كما يظهر
 من تتبع كتب الرجال لكن بشرط عدم خلوه عمادته

وهو مشهور

في القسم الرابع من اخبار الاحاد وليس لذلك ضابط
 بل منوط بالنسب وحصول الاعتماد لذلك الاخبار
 التي مضت في جواز التمسك بالكذب وروايات صحيحة
 وما ثبت من جواز العمل باخبار جماعة عدلاء
 الرجال رواياتهم من الموثقات وما ورد من لزوم
 قبول قول المؤمن والحكم بصلاحه وعدم جواز تكذيبه
 اذا لم يعلم منه فسق مع ان اكثر ما ذكره علماء الرجال
 في المدح لا يقصر عن التعديل وان لم يكن توثيقا
 للثبوت مع كونها غير جارية في الحسن للاجل اثبات
 الواسطة بين العدل والنزول الفسق بل بسبب ثبوت ^{سطر} اللو
 بين الثقة والفسق وهو المدح بغير الترتيب لاسيما
 بعض المدوحين الذين يزيد مدحهم على التعديل

فانما

والاعتماد على ما في النسخة
 على ما في نسخة دار المطبوعات
 في نسخة دار المطبوعات
 في نسخة دار المطبوعات

فانما هي دالة على لزوم الثبوت وتحقيق صدق
 الخبر ولا يخفى انما نحن فيه هكذا اذ نحن لم نجوز العمل
 الا بروايات لم تكن خالية عن التقوى الذي اقله الوجود
 في الكذب المعنوية ولم يكن راويها مجرورا جليل بل يكون
 كثير الرواية ضابطا في روايته لقولهم عليهم السلام اعرفوا منا
 الرجال منا على قدر رواياتهم مناقبي وفي التراجيح على ان
 الظاهر ان المراد بالفاسق في الاثر من لا يخاف الله في دينه
 ولا يبالى بمعصيته لا احتمال ان يكذب لاجل احد يكون من ابا
 لله صالحا عدلا في مذهبه صادقا في كلامه ورواية خيرا
 عن الكذب فيها لكن يكون مخطئا في دينه وظيفته لاجل
 الجهل المركب لعدم نظره في ذلك في حقه كما هو ظاهر
 ولهذا ترى اصحابنا عملوا بكثير من روايات غير الهامة

من فروع الشيعة لكونهم ضابطين للحديث متقيدين
 به وبالجملة ترك امثال ما ذكرنا من الروايات والتعليل
 الادلة العقلية والمقدّمات الاصولية ليس على ما ينبغي
 واما الضعيف بمعنى المجرع فالعمل به مشكل الا ان
 يتقوى بالاخطا وامثاله وانه علم **استقام** جوز ذلك
 المانع من العمل بالاخبار الضعيفة العلمية في نحو
 القصص والوعظ ومسئونات الاعمال ما يبلغ الضعف
 الى حد الوضع واشهر ذلك بين السلف والخلف
 اشتهاؤا زايدا ولهذا تساهل فيها ثنائى البحث عن ذلك
 وقالوا باستحباب بعض الاعمال التي ورد بها اخبار ضعيفة
 ومستندهم فيها اخبار متعددة معتمدة بالنقل والتدقيق
 كما رواه الكليني في الحسن عن هشام بن سالم عن الصادق
 عليه السلام انه قال من سمع شيئا من الثواب على شيء
 فصنعه كان له اجره وان لم يكن على ما بلغه وما رواه
 محمد بن مروان قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
 من بلغه ثواب من الله على عمل ففعل ذلك العمل الناس
 ذلك الثواب وتبين وان لم يكن الحديث كما بلغه وما رواه
 الصدوق في ثواب الاعمال بسند كما الصحيح عن صفوان
 عن الصادق عليه السلام وعن هشام عن علي بن الحسين
 صحيح قال من بلغه شيء من الثواب على شيء من الخير
 فعلمه كان له اجره وان كان رسول الله صلى الله عليه واله
 لم يفعله وقد روى البرقي ايضا في الحسن بسند صحيح
 عن هشام عن علي بن الحسين عليه السلام انه قال
 عن النبي صلى الله عليه واله رواه عن علي بن الحسين

عليه

هذا الخبر ضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية
لأنه لا يثبت به الأحكام الشرعية
لأنه لا يثبت به الأحكام الشرعية

حكم شرعي فكيف يثبت بالخبر الضعيف الذي وقع
الانقاف على عدم ثبوت الأحكام الشرعية به وحاصل
الجواب عن أن هذه الأبحاث في الحقيقة ليس مستند
إلى تلك الأخبار الضعيفة بل إلى هذه الأحاديث المقتولة
المشهور المعتبرة وليس على أصحاب الخبر الضعيف
فيما نحن فيه إلا الجحان وفي هذه الأخبار وردت الخصم
لا يقال فعل ما ذكره بل من عليه أن تحكوا بوجوب ما
تضمن الخبر الضعيف وجوبه أيضا لأننا نقول ظاهر أن هذه
لم تضمن الأثر في الثواب على العمل وهو لا يقتضي وجوب
العمل كالأخفى ولا يذهب عليك أن ما وجه بعض الفضل
من حله الأخبار وأقول القمها على العمل إننا إذا
ثبت شرعية عمل بدليل معتد عليه وورد خبر ضعيف
فإن

هذا الخبر ضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية
لأنه لا يثبت به الأحكام الشرعية
لأنه لا يثبت به الأحكام الشرعية

هذا الخبر ضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية
لأنه لا يثبت به الأحكام الشرعية
لأنه لا يثبت به الأحكام الشرعية

هذا الخبر ضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية
لأنه لا يثبت به الأحكام الشرعية
لأنه لا يثبت به الأحكام الشرعية

ضعيفة بحسب السند باصطلاحنا والله اعلم
تنبيه يعرف حسن حال الرواة وسوءه في هذا
 الزمان وما ضاهاه من كلام علماء الرجال وبعض
 الاخبار المشتملة على خصوصيات الاحوال والظهور
 الاكتفاء بالواحد في كل من التعديل والجرح ان
 حصل منه الظهور بثبوت التكليف بما يحصل منه
 ظن صحة الخبر اذا الظن الحاصل لنا من اخبار القائل
 الراوي الغلاة في عدل وفاسق لا يقصر عن الظن
 الحاصل لنا من قول ان هذا قول للعصوم بل بما
 كان اقوى والظاهر ان ذلك كان دأب متقدمي علماء
 الرجال كالكتشي والشافعي والتجاشي واما هم حيث اغتدوا
 على النقل عن الواحد في الجرح والتعديل كما يظهر
 من كتبهم

من كتبهم هذا والمرجع حين التعارض الترجيح بالقرائن
 او الثقة اذ القول بترجح الجرح لا يستقيم في جميع
 المواقع كما لا يخفى على من تبع كتب الرجال وهكذا ترجيح
 المعدل فذكر **الفائدة الثامنة** في ذكر
 ما يتعلق بالاجماع وحججه اعلم ان الاجماع عبارة عن
 الاتفاق وهو ما من جميع الغلاة كالاشافعي على تعدد
 السموات مثلا او من جميع ارباب الملل كاتفاق اهل الاديان
 على حدوث العالم واهل ملّة واحدة كاتفاق اهل الاسلام
 على وجوب اصل الحج مثلا او طائفة منهم كاجماع الامامية
 على وجوب حج النمتع مثلا والحق ان مناط الحجية في
 جميع هذه الصور هو قول العصوم فحيث ما علموا
 في المجمعين حكم بالحجيز والافلاحي انزلوا نقول ان

فما يتعلق بالاجماع

والاجماع هو ما يوافق عليه جميع اهل الملّة او طائفة منهم كاجماع الامامية على وجوب حج النمتع مثلا والحق ان مناط الحجية في جميع هذه الصور هو قول العصوم فحيث ما علموا في المجمعين حكم بالحجيز والافلاحي انزلوا نقول ان

بالقرينة ان احدهما المعصوم حكم بحجته ولو اجتمع
جميع من سواه بدو نك يمكن حجة وهذا ما اجتمع
عليه السنة الشيعية ودلت عليه الادلة الشايعة
منها ما سلفناه في المقدمة وغيرها من لزوم التمسك
بالكتاب واهل البيت واختصار طريق الحق في متابعتهم
وكونهم معصومين مصونين عن الخطأ والكذب والاشغال
في جميع افعالهم واقرأهم فالعلم الهدي السيد المرتضى
رضي الله عنه في الانتصار وما يجب على من حجة الامامية
في جميع ما انفردت به او شاركت فيه غيرهما من الفقهاء
في اجماعها عليه لان اجماعها حجة قطعية ودلائل قوية
للعلم فان انضاف الى ذلك ظاهر كتاب الله تعالى في
طريقه اخرى فوجب العلم وتتم اليقين في فضيلة

ددالمة

ودلائل تنضاف الى اخرى والافق اجماع كناية وانما
قلنا ان اجماعهم حجة لان اجماع الامامية قول المعصوم
الامام الذي دلنا العقول على ان كل زمان لا يتخلو منه
وانه معصوم لا يجوز عليه الخطأ في قول ولا فعل في
هذا الوجه كان اجماعهم حجة ودلائلنا طعنا وقد
بيننا صحة هذه الطريقة في مواضع من كتبنا انتهى
وقال المحقق طيب الله تربيته حجة اجماع باعتبار انه كان
عن قول الامام لان اجماعهم حجة في نفسه من حيث هو اجماع
وقال ايضا لو خلا المائت من الفقهاء عن قول المعصوم
لما كان حجة ولو حصل في اثنين كان قولها حجة باعتبار
قوله فلا تغرأ اذ ائمن يحكم فيدعي اجماع باننا في خمسة
او العشرة من الاصحاب مع جهالة قول الباقيين

الأمع العلم القطع بدخول الإمام في الجنة انتهى ولا يخفى
 أنه فيما ادعيه كاف على أنه يمكن تطبيق عمدة أدلة الخا^{لثان}
 ايضاً في حجية الإجماع على كون سبب الحجية دخول قول
 المعصوم بأدنى شيء كقوله تعالى ومن يتبع غير سبيل
 المؤمنين وامثال وقوله صلى الله عليه وآله لا يجمع
 على الخطأ ولا يزال طائفة من امتي على الحق وأشبأ
 ذلك فلا يسمع المقام ذكره فمريض موافقون لنا في
 ما لا يشعرون من قطرات
 مدان حجة على دخول أحد المعصومين
 من النبيين ^{منهم} وتبين منه حجية صور الأول
 من الإجماع على الإطلاق وأن العتد علي في دخول
 الرابع وهو إجماع الطائفة الإمامية المحقة فقط

ج

حيث أنهم لا يتبعون الأقوال لأئمة المعصومين الذين
 لم يتكلموا إلا بالحق وقول جدهم سيد النبيين عند
 رب العالمين البصرة ولعلك تقول كيف يمكن في هذه
 الأزمنة تحصيل العلم بدخول المعصوم في جملة
 المجعدين حتى يحكم بحجية إجماعهم وأى فائدة في الاتفاق
 حين علم خصوص قول المعصوم فقول معنى دخول
 المعصوم في الإجماع كما أشرنا إليه ليس إلا كونه في جملة
 موافق الأقوال المجعدين وهذا لا يتلزم من شخص
 في جملة اشخاصهم بل ولا كونه في زمنهم فأنه ما
 يعقد الإجماع في زمان الغيبة على قول أحد من الأئمة
 الماضية بحجة قول كل منهم حياً وميتاً وأنا نحقق إطلاقاً
 على كون قوله عليه السلام موافقاً لقولهم بالقرآن والآثار

وكذا الكلي في الكافي ونقل الشيخ فتاوى جعفر بن محمد
وجيلين دراج وغيرهما في الأبواب المنفردة من التذيق
والظاهر أن كثيرا من الإجماعات التي ادعاه المقلدون
كالصدوق والكلي بل الشيخ أيضا ومثاله من هذا
النوع وأما علماء زمان انقراض الأصول وفقهاء أو
اندراس فتاوى أصحاب زينة الرسول فاطلاهم على
ذلك في غاية الاشكال لتوقفه على من تتبع كلام جمع كثير
من خواص الطائفة وأرباب النصوص منها يجتهد
العلم العادي بانفاقهم على الحكم وعدم الاختلاف فيه
بينهم مع انضمام القران الدالة على ورود الحكم من العصور
أذا العادة تحكم بان لو كان لقولهم في تلك المسئلة
مخالف لظهر من اثره وكان ينفل السنا وهذه للفقهاء

يتمها

هذا هو العلم الصحيح في كل باب

يتمها اهل العلم بالقطعيات العادية ولا يشك فيها
اهل الانصاف ويستعملونها في المطالب العظيمة
كما استدلووا بها على عجز العرب عن معارضة القرآن
ومن هذا القبيل ما اشرنا اليه في باب التوحيد من قول
امير المؤمنين عليه السلام لابن الحسن عليه السلام لو كان لربك
شريك لانتك رسله ولرايت آثار ملكه وسلطانه **لقد**
وجدنا الحكم في حديث جامع خواص الطائفة وازنا
النصوص منها على صحة حديث لم يوجد فيها منكر للاصلا
اذ لا يخفى انه يصدق على الحكم انما جماعه محذور
الصحة واجب العمل كما ورد الامر به في قوله عليه السلام
خذ ما اجمع عليه اصحابك والظاهر ان من هذا
القبيل بعض الإجماعات التي ادعاه علم الهدى

وهذا هو المقصد الاول

من الصادق عليه السلام انه قال في الحديث
من اجمع على ما اجمع عليه اصحابي
من اجمع على ما اجمع عليه اصحابي
من اجمع على ما اجمع عليه اصحابي

من التدبير في مواضع ادعائه وان سكت عنه عند بيان
 معنى الاجماع هذا وقد تبين من كشف هذا السرايا
 ونحن نشير الى بعضها بجملة لافتها اندفاع انكار اكثر الناس
 كثيرا من الاجماع بناء على ما صرحوا به من مناشع حصول
 الاجماع بعد انتشار الاسلام وغيبة الامام عليه السلام لاجل
 تعدد تابع قول كل احد من المسلمين المتشرعين في الشرف
 والغرب حتى يحصل العلم بدخول الامام فيهم من غير
 حاجة الى ما وجه بعض الفضلاء من انه اذا وقع
 اجماع علماء الرعية على الباطل يجب على الامام ان يظهر
 لهم ولو بجمل لا يعرفونه ويباحثهم حتى يردهم الى الحق
 لتلايض الناس اذ ذلك ما يستبعد صاحب القرينة
 المستقيمة سيما حين ان يظهر عليه اكثر الاحكام ومعضها
 معطاة

الحدود وغير ذلك ومنها عدم اعتبار كثير من الاجماع
 التي ادعاهها المناخرون عن الشيخ سيما ما ادعوه في
 مقابل النصوص المعبرة اذ بناء ذلك كما صرح به جمع
 من المحققين على انه لما كان اكثر الفقهاء الذين نشأوا
 بعد زمان الشيخ يتبعونه في الفناوى تقليدا لمكتبة
 اعتقادهم فيهم وحسن ظنهم كانوا يفتون ويعملون على
 وفق مذهبهم فلما جاء المناخرون وجدوا احكاما
 مشهورة فدل على انها للشيخ ومناوغة فحسبوا مشهورة
 بين العلماء وما دروا ان مرجعها الى الشيخ وار الشريعة
 انما حصلت بنا بعد فعلها بها واعتمدوا عليها بل
 سموها اجماعا وريتم ان يكون ذلك مخالفا لما كان شيئا

في هذا الموضع ادعائه وان سكت عنه عند بيان
 معنى الاجماع هذا وقد تبين من كشف هذا السرايا
 ونحن نشير الى بعضها بجملة لافتها اندفاع انكار اكثر الناس
 كثيرا من الاجماع بناء على ما صرحوا به من مناشع حصول
 الاجماع بعد انتشار الاسلام وغيبة الامام عليه السلام لاجل
 تعدد تابع قول كل احد من المسلمين المتشرعين في الشرف
 والغرب حتى يحصل العلم بدخول الامام فيهم من غير
 حاجة الى ما وجه بعض الفضلاء من انه اذا وقع
 اجماع علماء الرعية على الباطل يجب على الامام ان يظهر
 لهم ولو بجمل لا يعرفونه ويباحثهم حتى يردهم الى الحق
 لتلايض الناس اذ ذلك ما يستبعد صاحب القرينة
 المستقيمة سيما حين ان يظهر عليه اكثر الاحكام ومعضها
 معطاة

بين المتقدمين بل اصحاب الائمة المعصومين وكان بعض
 الاجماع التي ادعاها الشيخ بل علم الهدى ايضا كذلك
 منوطا لاشتراك في تلك الاعصار وان كان من الثمة
 من طرف اهل الخلاف واتفاقهم كاستنفاد هذا من
 بعض الاجماع التي في مقابل النصوص المعينة المحال
 للامة سواء مع وجود خبر معارض لها ام لا ولا بعد
 في صدور مثل هذا عنها ايضا بناء على ما عرفت من الاجماع
 كاستنساخ اليه في الحاشية فعلى هذا لا بد للفقير من تحقيق
 حال الاجماع المذكورة في كتب فقهاءنا حتى كنى الشيخ
 وامثالها فظهر عليه بالقرائن المعينة كونه هو الاجماع المأمور
 المعتمد عليه عليه وما ظهر كونه غير ذلك مما اشرنا اليه انفا
 فهو وحكمه وان لم يظهر عليه احد الامرين فلهل حكمه

خبر

خبر الواحد في جل احكامه ان كان الذي ادعاه من القدماء
 وارباب النصوص والمطالعين على فتاوى اصحاب الائمة
 ومذاهبهم والافلاحيية في كالا يخفى سواء تفردوا
 فتدبر ثم لا يذهب عليك ان بناء على ما ذكرنا يصححكم
 الوارد في رواية من غير وجدان مخالف من القدماء
 اكثر اعتمادا من هذه الاجماع التي ادعاها المناخرون
 في مقابل النص ومنها امكان انعقاد اجماعين متقابلين
 او اكثر في امر يجوز اجتماع جماعته من اصحاب الائمة على حكم
 يكون واردا من الامام لمصلحة من المصالح كالنقطة
 مثلا وجماعة اخرى على ما يكون واردا من جهة اخرى
 ويكون ذلك منهم لعدم اطلاعهم على المصلحة وتقوم
 كل منهم ان مسموعه هو الحكم الواقع ومن هذا يتبين

حرمه شرعا وباح كل فعل لم يثبت شرعا علم ابا حنيفة
 وان كان ذلك الشيء نجسا او حراما وذلك الفعل
 مباح في نفس الامر وعند الشارع وذلك من فضله
 تقا وتخفيفه على عباده من حيث علم وصول الحكم
 الواقعي اليهم ولهذا حسن الاحياط معها ايضا
 حذرا عن ارتكاب الحرام من حيث لا يعلم ومما يدل
 على هذه الايات والاحكام الايات فقلوا تعالى
الذي جعل لكم الارض فراشا الى قوله تعالى فخرج به من
بين قناكم وقوله تعالى الذي خلق لكم ما في الارض جميعا
وقوله تعالى لكم في الارض سنقر وسنزع الحين وقوله
تعالى وما ذر لكم في الارض مخلقا الا لوانه وغيرها من
 الكثرة التي لا يسع المقام ذكرها وبيان دلالتها وجمل الاستدلال

والا حراما ما لم يثبت شرعا علم ابا حنيفة
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع

وفي الجمل عند الشيخ والسيد المرتضى رضي الله عنهما
 حيث ادعى كل منهما الاجماع على رايه المخالف على
 الاخر لا عواهما الاجماع على حكم مرة وعلى خلا
 اخرى كما فعلا في مواضع من كتبهما ويظهر ان حكم
 هذين الاجماعين حكم الخبرين المتعارضين في رجع
 احدهما على الاخر ان ثبت ان اطلاق الاجماع عليها باق
المعتبر الفايده التاسعة في بيان ما يستفاد
 من الكتاب والسنة وجواز العمل على فقه من القوا
 الكلية ويسمي كل منها اصلا فمضاهيها طهارة كل ما لم يعلم
 نجاسته وكذا حلية كل ما لم يحرمه وباح كل ما لم يعلم
 عدم اباحته اي للكلف ان يحكم بطهارة كل شيء لا يثبت
 نجاسته شرعا وكذا ان يحكم بحلية كل شيء لا يثبت

حرمه

والا حراما ما لم يثبت شرعا علم ابا حنيفة
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع

والا حراما ما لم يثبت شرعا علم ابا حنيفة
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع
 انما هو من حيث العلم لا من حيث الواقع

في الكتاب والسنة

هذا الحديث من الصحيحين
 رواه أبو داود والترمذي
 في صحيحه
 في باب ما جاء في
 رد الفدية عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

أن لو كان المراد منها إباحة شفاع خاص معين غير معلوم
 للمكلفين لم يكن هناك امتنان إذ العطل يحكم بموجب
 اجتناب ما تساوى فيه احتمال النفع والضرر وخروج
 ما خرج عن ذلك إنما هو دليل من خارج ولا يخفى استلزام
 ذلك الطهارة أيضاً وقد يستدل بقوله تعالى قل لا يجد فيها
أوحى المحرم على طاعة يطعمه إلا أن يكون بينه وبين ما
مستوفحاً أو لم يخبر حيث أنه يدل على ثبوت الحلية
في غيرها استثنى كونه حياً إلى التكلف من حيث تخبرهم
 أشياء أخرى فحول الأعضاء ولو كان إباحة الأخاف فكل
 الصادق عليه السلام في موثقة عمار كل شيء طاهر حتى
 تعلم أنه قد فادأ عمت فقد قدر وما لم تعلم فليس عليك
 وقوله عليه السلام كل شيء مطلق حتى يرد فيه وفي رواية
 أخرى

أخرى
 رواه أبو داود
 في صحيحه
 في باب ما جاء في
 رد الفدية عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

هذا الحديث من الصحيحين
 رواه أبو داود والترمذي
 في صحيحه
 في باب ما جاء في
 رد الفدية عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

أخرى حتى يرد فيه نص وقوله عليه السلام في صحيحه عبد الله
 بن الاشياء مطلقاً ما لم يرد عليك امر ولو لم يكن شيء
 يكون فيه حلال وحرام فهو لك حلال بما لم تعرف
 الحرام منه بعينه فذكره وقوله عليه السلام في وثيقة
 كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه قد عرس
 قبائضك وذلك مثل التوب يكون قد اشترته وهو
 سرفته والمالك عندك وأعلمه حر قد باع نفسه أو
 خلع فيع أو فخر أو امرأة تحتك وهي اختك وضعتك
 ولا شيء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك وتقوم
 البينة وغير ذلك من الأخبار الكثيرة جداً وما توهّم
 بعض فضلاء الأخباريين من أن مرادهم عليهم السلام أن
 كل صنف يكون في طاهر وفي نجس كالدم والبول مثلاً

هذا الحديث من الصحيحين
 رواه أبو داود والترمذي
 في صحيحه
 في باب ما جاء في
 رد الفدية عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

هذا الحديث من الصحيحين
 رواه أبو داود والترمذي
 في صحيحه
 في باب ما جاء في
 رد الفدية عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

رواه الشيخان في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين

ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لا يثبت لآل أبي البقول
أصابع امرأة إذا لم أعلم وكذا بعض الماضي نحو كل شيء مطلق
حتى يرد فيه شيء وإن شاء الله وما ذهب إليه بعض الفضلاء من
لزوم التوقف ليس على ما ينبغي للدلالة طواهر أخبار التوقف
على أنه حين تعارض الأدلة كما ينبغي إنشاء الله بل يابزون
الحرج لو أطلق نعم يمكن الحكم بأولوية العمل بالأخبار في بعض
هذه المواضع لكنه غير مناف لما مضى فيه **تبيين** ويعلم
أنما ذكرناه من البراءة غير جار في بعض المسائل التي ذكرها
الفقهاء وأسندوا عليها بالبراءة منه الأخذ بالأقل
فيما علم اشتغال الذمة بشيء ولم يعلم قدره إذا اشتكى في
اشتغال الذمة بغيره بغيره خاص من متعين عند الشارع
وإن لم يعلم بغيره فيجب تحصيل ^{العلم} ببراءة الذمة منه ولا يعلم ذلك

هذا الحديث في الصحيحين

بالأقل والظاهر أنهم فطنوا بهذا في محاشي الترخ حيث قالوا
ببرخ الملاض فيه نعم يجري ذلك فيما لم يتم قرينة على إرادة
الفرد المعين بل فيما إذا قامت على عدم إرادته فقدر ومنه
في غير ذلك ما يعلم عند مواضع استعماله وكذا لا يجري
فيما يستلزم النسك به مفسدة أخرى كضرر على الغير أو شتم
وبالحجة البراءة بالمعنى الذي حرره معبره فيقال بذلك على
خلاف دليل شرعي ولم تستلزم مفسدة **تنبيه** فالكثر
من الفقهاء إذا كان شيء عام البلوى ولم يصل إلينا الشيء
حكم ببراءة أن تستدل بذلك على عدم حكمه وأقوا أن ذلك
شئ لو رد بسبب عموم بلواه وإن ذلك تأمل لاحتمال أن
لا يكون عدم الوصول بسبب عدم الوجود بل يكون بسبب
أنه ليس كتاب الأحكام وأخبار أئمة الأئمة أو قصورنا عن التبع

قال العلامة في مواضع من كتب الأصول

العلم أن يكون منكم ما هو فيهم من العلم

طريق في حاله لم يعلم شمول هذا الحكم له مثل ان يحكم بخصه
صلوة المنيمن الذي يحيد الماء أثناء الصلوة استصحابا
للصحة الثابتة قبل الوجدان فالعمل به مشكوك لعدم
استناده الى دليل معتدل عليه وعدم دلالة الاخبار على كونه
في جميع المواضع معتد عليه وحديث عدم انتفاء اليقين
بالشك ظاهر كما يظهر عند التدبر في امثلته ان المراد
هو الشك الوارد على اصل حصول الناقض ووجدانه
كالمقوض في شك في صدور الحدث والمنيمن شك في
وصوله الى الماء واما طحا لا الشك الوارد على كون الناقض
باقيا على صفته في تلك الحالة وبالنسبة اليها كالمنيمن الواحد
الماء في أثناء الصلوة واشباهه ولهذا يتبين الفرق
بين الاستصحابين ويرفع الاشتباه من اليقين فتدبر

اصل ومنها الاستصحاب بمعنى ان ينسحب كل امر
من الامور الشرعية مثل كون الرجل بالكراض وكونه نفي
امراه وكونه عبد رجل اخر وكونه على وضوء وكون
ثوبه طاهرا ونجسا وكون الليل والنهار باقيا وكون ذم
الانسان مشغولا بصلوة او طوافا الى ان تقطع بوجوه
شي جعله الشارع سببا لنقض تلك الامور ولا خلاف ان
اصحابنا في مجيئه مثل هذه الاستصحاب بل على بعضهم
من الضرورة بان الدينيز ودلالة الاخبار عليه واضحة
ما نواشر في عدم انتفاء اليقين بالشك ومن هذا الفيض
ما نقل من ان اصحابه وغيرهم كانوا ينصحون ما جاء به
نبيا صلى الله عليه واله الى ان يحج فيسجد واما الاستصحاب
بمعنى ان ينسحب كما شرعنا ثابته الشيء وقاما قبله في

طريق

هذا هو الاستصحاب
بمعنى ان ينسحب
كل امر من الامور
الشرعية مثل كون
الرجل بالكراض
وكونه نفي امراه
وكونه عبد رجل
اخر وكونه على
وضوء وكون ثوبه
طاهرا ونجسا
وكون الليل والنهار
باقيا وكون ذم
الانسان مشغولا
بصلوة او طوافا
الى ان تقطع بوجوه
شي جعله الشارع
سببا لنقض تلك
الامور ولا خلاف
ان اصحابنا في
مجيئه مثل هذه
الاستصحاب بل على
بعضهم من
الضرورة بان
الدينيز ودلالة
الاخبار عليه
واضحة ما نواشر
في عدم انتفاء
اليقين بالشك
ومن هذا الفيض
ما نقل من ان
اصحابه وغيرهم
كانوا ينصحون
ما جاء به نبيا
صلى الله عليه
وهاله الى ان
يحج فيسجد واما
الاستصحاب
بمعنى ان ينسحب
كما شرعنا ثابته
الشيء وقاما
قبله في

في هذا المقام حتى يظهر لك انه منزل افدام الاعلام **اصل**
 ومنها زوال كل منوع الزك او الفعل عند الاضطرار
 ولزوم الحرج بذلك على ذلك الايات والاعبار الكثيرة التي
 لا ينظر فيها الا انكارها قولها تعالى ما اضطررناكم
عابد فلان عليه وقوله تعالى وقصص لكم ما حرم عليكم الا اذا
اضطررتم اليه وقوله تعالى ما اضطررناكم في محرمات
الا انتم قال الله عفوهم ورحيم وقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين
من حرج وقوله تعالى يريد الله ان يخفف عنكم وقوله عليه
 وضع عن هذه الامور ما اضطر اليه وما لا يطيقون
 وقوله عليه السلام ما امر الله العباد الا بدون وسعهم وكل
 شئ امر الناس باخذه فمستعون له وما لا يستعون له
 فهو موضوع عنهم ولكن الناس لا يخبرونهم وقوله عليه السلام

في قوله تعالى ما اضطررناكم في محرمات الا انتم
 الا انتم على ما مضى من قوله تعالى ما اضطررناكم في محرمات

كان في

كل ما اعطى الله عليه فحاول بالعدم وقوله عليه السلام ليس شئ
 ما حرم الله الا وقد احل لمن اضطر اليه وامسك من الايات
 والاعبار المجلة والمفصلة مما لا يحصى والله اعلم
الفائدة العاشرة في ذكر نكاح ما يتعلق بالتعارض
 والجمع اعلم ان تعارض الاذلة الشرعية على انواع **احدها**
 تعارض الايتين من الكتاب وح ان كان في احدهما اطلاق او عموما
 بحيث يمكن التقييد والتخصيص او غود ذلك في امر والا فان علم الثاني بخ
 فالمتاخر ناسخ وكذا يحكم بالنسخ ان دل عليه دليل من الخارج كقول
 المعصوم مثلا وان لم يعلم النسخ ولم يضر احدهما بقية **ثانيها** ^{العمل}
 على وقعها الزم الوقت والعمل بالاحياط ان امكن او اخيار احدهما
 من باب التسليم **ثالثها** تعارض الاية والرواية التي تكون معلومة ^{العمل}
 عن المعصوم وح ايضا ان كانتا حليما مطلقا او علمتا او نحو ذلك

والشخص في التفتيح

في قوله تعالى ما اضطررناكم في محرمات الا انتم

في قوله تعالى ما اضطررناكم في محرمات الا انتم

فكأنها لا آفة العمل بالأخطا أن لم يمكن الجمع بينهما بحيث يحصل
 القوي المرد ولو بحسب القرائن الخارجة **والثاني** تعارض الأيزو
 الرافزة التي لم تكن تلك المثابرة فإن كانت لا يرضى أو ناهيا واضحا
 نزلت الرافزة أن يمكن الجمع بينهما بوجه وجيه وان لم تكن إلا ذلك ولم
 الجمع أيضا فالعمل بالأخطا **والثالث** تعارض الأيزو والاجتماع للمعلوم
 الحقيقة والمظنون بها وحكمة ثم اذكرنا في الخبر **وخامس** تعارض خبرين
 المعلوم المورد والخبرين العارفين عن ذلك وح أن لم يمكن الجمع بينهما
 لا بد من طرح احد منها فالعمل عليه سيما اذا ايدى الجمع خبر ثالث كفضل الشيخ
 في كتابه **والسادس** ايضا على ما يستفاد من ترتيب الأخبار في أبواب
 كتابه ويمكن الاستدلال بذلك بما روى من قوله عليه السلام حين سئل عن
 الحديث ترجحه حتى يلقى من يخبرك بالحق ان لا شك ان الخبر الثالث
 في الحقيقة قول من يخبر بما في الأولين على أن عدم مفسر الحديث عن الجمع

وقال في باب من قال لا إله إلا الله
 في الحديث نفسه أنه يمكن ما روى في كتاب
 الصلاة من قوله لا إله إلا الله فقال
 في الخبر نفسه حتى يلقى من يخبرك
 بالحق ان لا شك ان الخبر الثالث

فيمن

في بعض الأحيان وأولئك من حيث كونه مسئلة في العمل بالخبر
 جميعا لا يخفى على اللبيب المتدبر وان لم يمكن الجمع بينهما
 ولا ترجيح احدهما بحسب القرائن الخارجة الموجبة لإبادة
 من الترجيح بالوجه المروي عن الأئمة صلوات الله عليهم
 وسند ذكرها انشاء الله لكن في الحكم بتقديم بعضها على بعض
 اشكال والظاهر ان ذلك يتفاوت بحسب تفاوت المقام
 ومقتضيات الاحكام **والسابع** تعارض الخبر المعلوم
 الورد والخبر الذي لم يكن كذلك ولا شك في تعيين
 العمل بالمعلوم وان لم يمكن الجمع بوجه **والرابع** تعارض
 الاجماعين المقتوعين بها او المظنونين او تعارض الخبر
 المقتوع بها او المظنونين وحكم حكم الخامس اذ في
 تفاوت **والثامن** تعارض الاجماع المعلوم الحقيقة والخبر

الذي لم يكن بهذه المثابة أو تعارض الإجماع المظنون به
والخبر المعلوم الورد وحكمه حكم السادس وأما
سائر وجوه التعارض كعارض الخبر الأول وما يستنبط
من قواعد التي ذكرنا وتعارض المنطوق والمنهوم
وتعارض المستفادين من قاعدتين واشباه هذه فأمروها
ظاهر من الجمع أو تقدير الأقوى والعمل بالأخياط أو غيرها
ما يظهر عند التدبر في مواقع التعارض والله أعلم
تمت في بيان الوجوه المروية التي أشربنا إليها **فمنها**
الترجيح باعتبار السند فيرجح رواية الثقة والأوثق والأقوى
والأصل في الأول مرجع على من ليس كذلك **ومنها** الترجيح
بشهر الرواية بين المتقدمين ونقل الأكثر أياها ونذكر الآخر
ومنها العرض على كتاب الله أو السنة الثابتة والعمل على

دفع

وفقه **ومنها** الأخذ بما يخالف العامة أو حكمهم وقضا
ويذكر على هذه الوجوه أخبار متعددة معتمدة منها مقبول
عمر بن حنظلة لاسيما الوجه الأخير فإن أكثر اختلاف الأخبار
من جهة الثقة والأثبات بحيث قد يستفاد من من الحديث
وسنده ولهذا فليعلم هو على سائر الوجوه وقد ورد في
خبر عن الرضا عليه السلام أنه قال إن لم يجد شيئا يستغنى
إياه فيه البلد يعني بلد المخالفين واستغنى في أمر فإذا
افتك بشئ فخذ بخلافه فإن الحق فيه وفي وقت عبيد
بن زرارته عن الصادق عليه السلام قال ما سمعت مني
يشبه قول الناس في التفسير وما سمعت مني لا يشبه
قول الناس فلا تفتنه فيه **ومنها** الأخذ بالأحدث والآخر
عن الإمام المتأخر ويذكر عليه ما رواه الكليني عن بعض أصحابنا

أخبارهم المتقدمة ومما لا يخفى عليه من أخبارهم المتقدمة
الصلوات عليهم أجمعين وتقدم مسنده

95

الموت

التوقف وعدم العمل بشئ ومما يدل عليه خبر ابن حنبله
ومنها العمل بالاحوط وسبج دليله ولا يخفى انه يظهر مما
ذكرنا وجها لم يكن وجهه معلوما في الترجمات السابقة
ايضا وقد نقل علمائنا وجوها اخرى ان كانا لعدم ثبوت
دليها الفائدة الحادية عشرة في بيان لزوم التمسك
بالاحياط واثبات كون طريق النجاة وقد ظفر عليها اسناننا
لك في هذه الرسالة الاحياج المكلفين الى الاحياط والرجوع
اليه كثيرا ولا نرخص حصين فح الله بابه على وجه محتمل
عباده ليجتأوا اليه من سطوات عساكر وساوس الشيطان
وشبهاته ويطلبوا بالدخول فيه من نفوذ سهام اخطال عدم
حصول المكلف به وشبهاته ولا شك في حسن الاحياط عظاما
ومعظما وعرفا وشرا اذ لا ينبغي ان ادا امر السيد عبته بترك حجة

فبذلك **يعلم** انه هو ابن عمر و ابن خالد فترك العبد
 تصبى كل ما في بطنه العقله وينسبونه الى كمال الاطاعه
 وهكذا اذا صلى احد صلوته الظهر مثلا قصر وقاما في موضع
 لم يدر انها الواجب هو الواجب عليه لم يعد من ثار في الصلوة
 بل يحكم بانتهاد ما عليه في ضمن هذا الفعل وكيف يمكن لاحد
 ان يحكم بانتهاد مكلف باذنه وما وجب عليه على وجه التعيين وهو
 مسئلة التكليف بما لا يطاق والخرج المنفي في الدين اذا لزمنا
 زمان الحجة والاضطرار بسبب غيبة الامام واختلاف الاجا
 وكلام الاخبار بحيث لا يقدر احدا ان يحجز بمسئلة من المسائل
 الخلافية وكفى في كفاية ذلك ما ورد عن الامام المصطفى
 من رخصته المكلف في اختيار العمل بما شاء من الجبرين المعافين
 نعم لو اسلم المرء العمل بالاحكام الحرج المنفي في الدين واركانها

حرم في شريعة سيد المرسلين لزم القتل **ح**
 العلانية وبالحكمة هذا الفعل منوط بعدم اسلم المرء معسلة حقيقة
 في الشريعة ومعناه اتحاد شئ يحصل به اليقين بمر الذمة عن
 المكلف به فتأمل ولقد كثرت الاخبار ايضا في الامر بالتزام الا
فتن ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال
 سالت ابا الحسن عليه السلام وذكر الحديث الى ان قال قلنا ان
 بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم اذكر ما عليه فقال اذا
 مثل هذا فلم تدر ما فعلكم بالاحكام حتى تسئلوا عنه وتعلموا
 وما رواه عن عبد الله بن وضاح قال كتبت الى العبد الصالح
 عليه السلام بوارى القرص وقيل الليل الى ان قال ويؤذن عندنا
 المؤذن فاصل حينئذ وافطر ان كنت صائما او استغفر حتى تذهب
 الجمة التي في الجبل فكتب الى ان سئل عن من ذهب الجمة وتأخذ

لا يخفى ان هذه الاخبار لا يمكن ان يكون
 من غير هذا الدلالة والافضل ان يكون
 العام يستند في ذلك لا سيما

فذكر شئ متعلق بأحوال الرعية والعلماء في هذا العلة
وإوان الحيرة أعلم أن المكلفين في هذا الزمان أي زماننا
حجة الله على الأرض والجنان نوعان فإن كل مكلف ما آمن له
أهلية فهم الأدلة الشرعية وترجيحها بالشرايط المعينة
فيلزم عليهم الاجتهاد أي صرف نظرهم في نقيض مدارك الآ
الدينية لاستعلام المسائل الشرعية وأما من ليس له هذه الحجة
سواء كان عاميا محضاً أم لا فيجب عليه السؤال من العالم وأخذ
الأحكام منه وقد حكى جمع من الأصحاب اتفاق العلماء على
الاذن للعوام في الاستفتاء من غير تباكر الأيات والاحاديث
الكثيرة دل على ذلك أيضاً كقوله فلا نفر من كل فرقة منهم طائفة
لينصروا في الدين وليبدلوا قلوبهم إذا رجعوا اليهم لعلمهم بحجة
وقوله عليه السلام حين فسر محضوه قوله تعالى ومن أحياءها فكانا

أحيى الناس جميعاً بأن المراد من إخراجها من الضلالة إلى
الهدى ذلك تأويلها الأعظم وقوله عليه السلام كن عالماً
أو متعلماً أو حياً هل العلم وقوله عليه السلام أفكل مسلم
لا يفرغ نفسه في كل جمعة لأمر دينه فيعاهده ويصالحه
دينه وقوله عليه السلام حين كتب إليه رجلان من أصحابه عن
ناخذ معالم ديننا اعتماداً في ديننا على من في جناتنا وكل
كثير القدم في أمرنا فاتهم كما أنشأ الله وقوله عليه السلام
وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى ربنا فحسبنا فاتهم
حجتي عليكم وأنا حجة الله وقوله عليه السلام ويقال للفقير يوم
القيامة يا أيها الكافرا لا تأمروا محمداً بالهدى لصغفرتهم
ومواليهم قف حتى تشع لمن أخرجك أوتعلم منك الخبر في
ذلك من الأخبار الكثيرة التي منها حديث الخاكر والتسك

بالعلماء وكفى في ذلك قوله عليه السلام لو لم يبق بعد غيبة
فأئمتنا عليه السلام من العلماء الداعين اليه والدالين عليه ^{والثاني}
عن دين محمد الله والمقننين لضعفاء عباد الله من شبك
ابليس ومردته لما بقي احد الا ارتد عن دين الله ولكنهم الله
يسكون ازمة قلوب ضعفاء الشيعة كايست صاحب
السفينة سكانها اولئك هم الفضلون عند الله تعالى
بصرة لا بد للجهندان يعرف ما يتوقف عليه فائمة الادلة
وهو في هذا الزمان امور **أخذها** معرفة علم الغر والصرف
والخوب بعد الاحتياج في فهم الكتاب والستر لتوقف فهم الآيات
والاخبار عليها وان اختلف تحصيلها بالنسبة الى طبقات ^{الدين}
كالعرب والعجم مثلا وربما يشترط معرفة الفصاحة والبلاغة
في الجملة ايضا **ثانها** معرفة المقدمات الاصولية التي لا بد

منها

١٠٠
منها في الاستدلال بالآيات والروايات لمعرفة جميع ما ذكر
في الاصول سيما القواعد التي لا تأسس طريقا بل تطابقت
طريقة العامة ومن يجري مجرى مجريهم وان ذكرها بعض ^{المتقنين}
مناغلة عن تحقيق الحال نعم يذكر ذلك ان يريد تحقيق
حجته وعدمها على نزع الاستدلال ومن قال ان اصل
العلم حادث غير محتاج اليه فقد توهم اذا احتياج الى بعض
مسائله كاذكرناها ظاهرا في هذا الزمان فلا يندرج في حجة
ولا عدم كونه محتاجا اليه عند علماء الأصحاب ونهائ ^{الدين}
الاطياري قد ادبرجانه في هذه الرسالة ما به تحصل الكفاية
وثالثها معرفة تفسير الآيات المتعلقة بالاحكام بان يكون
عالما بما وقعها ويمكن عند الحاجة من الرجوع اليها و
وكذا الاستدلال لان الظاهر عدم جواز العمل بآراء المفسرين

من العامة بل اللازم اخذ طريقه الاثمة ووجه الاحتياج الى
ذلك ظاهر للزم العلم بالناسخ والمنسوخ والمتنسخ المحكم
والمتشابه العام والخاص وامثال ذلك **ورابعها** معرفة
الاحاديث المتعلقة بالاحكام بحيث يتمكن من تتبعها وتعليلها
وتتبع متونها واسنادها وهذا يلزم عليه معرفة احوال
الرجال ايضا وان كان ذلك بالرجوع الى اصل مصحح الكتب
الاستدلالية الاولى فتبع ما يمكنه من الاخبار ومما قيل
يلزم ذلك لظهور كثرة المسائل التي يظهر وجهها من غير
بابها وغير الكتب الاربعة ولقد جمع شيخنا العلامة باقر العلو
ادام الله ايامه افادته رجعة عظيمة من هذه الاخبار في كتابه
بحار الانوار من ارادها فليرجع اليه **خامسها** معرفة فروع
الفقه لاحتياج العلم بحل الاحاديث ومحامها والاطلاع

على ما

على مواقع الخلاف والوفات عليها كما هو ظاهر **سادسها**
ان يكون له ملكة قوية وسليقة مستقيمة وقوة ادراك تضي
في فهم الكتاب والسنة حتى يفيد بها على فهم الادلة الشرعية
واستنباط المسائل منها على الوجه المعبر في الشريعة وعلى
الترجيح عند التعارض ويعرف ذلك بامتنانه كقابلة فتاوى
مع فتاوى من تكون له هذه القوة والسليقة نجز ما يتخذ ذلك
وهذه هي العمدة في هذا المقام اذ رب جل يكون في غاية جودة
السليقة وحدة الذهن في سائر العلوم ولم يكن له بكلام الا
الاخبار ولا سليقة فهم الاخبار وكم من فاضل متبحر في
العلوم تفكر في الحديث فاخرج عما هو المرام وحمله على ما
يعلم كل احداها غير مراد الامام والعلامة جلالهم بوطا باحتش
جيدا في فهمه لم يكن له ذلك الفضل ولا قوة مجازة ذلك

الفاضل بل كثيرا ما يفهم الانسان حكم مسئلة من ادلتها لكن لا
 يمكن من اثباته على خصمه وذلك باخذنا من الحق بالهام من
 ربه من حيث انه توجب الى تحقيقه من غير قصد باطل بل ابناء
 القرينة وقد نقل في بعض الكتب عن الصادق عليه السلام انه قد
 ليس العلم بكثرة التعلم وانما هو نور يقذف الله في قلب من يريد
 الله ان يهديه ويحاذرنا ظهران العبد ايضا السداد والصلاح
 والعمل بما يوجب فلاح رزقنا الله اياه وسائر المؤمنين و
 مجمل ما لا بد منه تتبع طريقة الائمة واصحابهم وشايعتهم في
 اقوالهم وافعالهم فالصادق عليه السلام في ارضي عن لا تخل
 النفس لمن لا يستقي من الله عز وجل بصفاة سيرة واخلاص
 عمل وعلاء نية وبرهان من ربه في كل حال الا من افيق عند
 حكم والحكم لا يصح الابدان من الله وبرهانه ثم انقلته

ذلك

ذلك الملكة بشهادة عالمين عادلين وبعمال اهل العلم بقوله
 لا يسؤال العوام ولا باحثا عنهم عليه فان مدارهم على
 الاعتماد على الامور الظاهرة من زلافة اللسان وعظم
 الجثمان واعتبار السلطان وكونه من فلان او اخافلا
 وغير ذلك من اسباب الاخبار ان الدينونة وعسى لا
 يعتقد عا في عالم ورمع ساكت غير متحرري الفتاوى
 كونه عالما أصلا ويحجزه يكون رجل جاهل مدع للعلم
 مفت بكل ما يسئل عنه انه اعلم اهل زمانه خصوصا
 اذا انضم اليه رجلا من الجهات الدينية وذلك
 مما يشاهد في كل الازمنة وجميع الامكنة ثم اعلم ان جماعة
 من الاصحاب جعلوا معرفة علم الكلام ايضا من مقلما
 الاجتهاد والحق ان الاحتياج اليه انما هو لتفصيل الاعتماد

العلم الذي هو العلم بالحق والحق هو الله تعالى والاعتماد على الامور الظاهرة من زلافة اللسان وعظم الجثمان واعتبار السلطان وكونه من فلان او اخافلا وغير ذلك من اسباب الاخبار ان الدينونة وعسى لا يعتقد عا في عالم ورمع ساكت غير متحرري الفتاوى كونه عالما أصلا ويحجزه يكون رجل جاهل مدع للعلم مفت بكل ما يسئل عنه انه اعلم اهل زمانه خصوصا اذا انضم اليه رجلا من الجهات الدينية وذلك مما يشاهد في كل الازمنة وجميع الامكنة ثم اعلم ان جماعة من الاصحاب جعلوا معرفة علم الكلام ايضا من مقلما الاجتهاد والحق ان الاحتياج اليه انما هو لتفصيل الاعتماد

لا ثوق معرفة الاحكام عليه خصوصاً نعم يمكن ان يقال
 بالاختصاص للمعرفة بشرائط البرهان من علم الميزان ويند
 من الحساب ثم ما لم يجر به جهلاً او تجاهلاً لسان بعض
 الناس من توقف الاجتهاد على امور وروايات ما ذكرناه من
 الخيال التي تحكم البدئية بفسادها والدعوى التي
 تشهد ضرورة الدين بكتبها **انبياء** الكوائن انما يسهل
 ما ذكرناه من الشرائط فله ان يعمل بما يحصل له العلم به ووجه
 بحسب نظره وان لم يستوف العلم بما هو المسأل انما يفتقر
 الجميع في هذه الامور متناه على ما هو الحق من انحصار الادلة في
 الكتاب والسنة واحتمال لزوم استيفاء مستبعدات لا
 ضابط لذلك بسبب اختلاف جداً بالنسبة الى وجوب
 الاسباب وفقدانها بحيث لا يمكن فرض مرتبة لا توجد

العلم

هذا هو الحق في هذه الامور متناه على ما هو الحق من انحصار الادلة في الكتاب والسنة واحتمال لزوم استيفاء مستبعدات لا ضابط لذلك بسبب اختلاف جداً بالنسبة الى وجوب الاسباب وفقدانها بحيث لا يمكن فرض مرتبة لا توجد

اعلى منها كما لا يخفى على ان مدار الرواية وغيرهم في عصا الائمة
 الاطياب بل انبفها والاصحاب كما يظهر من النسخ كما
 على تحصيل دليل حكم احتاجوا اليه ثم العمل عليه من غير تعرض
 للاستعلام سائر الاحكام بل يظهر من كثير من الاخبار لزوم
 العمل بما ان ترقى العلم به قبل تحصيل العلم بغيره نعم لو قيل
 بانه لا يجوز له ان يقلد في المسائل التي اهل فيها ولم يجتهد
 في تحصيل مداركها بعد حصول الشرائط فله وجه قوي
 عما كلف به **كمال** يشترط في الرجوع الى العالم ان يكون
 مؤمناً على لا ثقة عارفاً باخبار الائمة ما موافق قوله ومله
 ولا يكره مشافهة بالكي الواسط مع توثيقه والاقوى
 الاخر حين تعدد العلماء العاقلون العلم الاورع وقد
 فقل الاجماع على وجوب ذلك لاجتماع مع المعارض يرد

وروي عن علي بن ابي طالب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل سأل عن مسألة لم يجد جواباً فيها قال لا تقلد في المسائل التي اهل فيها ولم يجتهد

هذا هو الحق في هذه الامور متناه على ما هو الحق من انحصار الادلة في الكتاب والسنة واحتمال لزوم استيفاء مستبعدات لا ضابط لذلك بسبب اختلاف جداً بالنسبة الى وجوب الاسباب وفقدانها بحيث لا يمكن فرض مرتبة لا توجد

٧٠١
 الا علم على الاورع وقيل بالتحير ولعله اظهر والآخر ظاهرة
 في اوزم الاخذ بخبر الثقة ومع التعارض بالاعدل والادع والاول
 يجوز تقليد الميت قل نعم مطلقا وقيل ان لم يوجد حتى وقيل
 لا مطلقا وهو المشهور ولهم في هذا كلام كثير والاحوط
 العمل بقوله الا اذا لم يكن الحي حاصل او موجودا فيرجع
 الى قول من يغير يكون فيناه ما خوذ من الحديث ككتاب الفقيه
 امثاله والاولى جوع المفتوح الى ادلة المسئلة عند السؤال عنه
 ان احتمل تغير زايه بالرجوع ففي الخبر عن النبي صلى الله عليه واله
 قال من دعى الناس الى نفسه وفيهم من هو اعلم منهم لم ينظر الله
 اليه يوم القيمة وقال الامام الحسن بن علي العسكري عليه السلام
 في حديث طويل ذكر فيه حال تقليد العوام والفرق بين التقليد
 المذموم وغيره فاما ما كان من الفقهاء صاينا لنفسه حافظا

له

١٠٤
 لدين خالفنا على هواه بطبع الامر مولاة فالعوام ان يتفلسفوا
 ذلك لا يكون الا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم فان من كان
 من القبايح والفواحش مراكب فسوف فقهاء العامة فلا تقللوا
 منهم عنايتنا ولا كرامة وقد سئل الصادق عليه السلام عن قوله
 تعالى قل لله الحجة البالغة فقال ان الله تعالى يقول الحمد لله
 يقول للعبد يوم القيمة عبيد اكنتم عالما فان في نعم قال له
 انك تعلمت بما علمت وان قال كنت جاهلا فانا لم افلا تعلمت حتى
 تعلم فيخصم فذلك الحجة البالغة وقال امير المؤمنين عليه السلام
 المتعبد على غير فقه كمار الطاحون يزيد ولا يبرح وليكن
 هذا اخر ما اردنا ايراده في هذه الرسالة الشريفة والفوائد
 المنيعة راجيا من الله ان يجعلها خالصة لوجه الكريم موجبة
 لثوابه الجسيم وان يغفر لنا ما قصرنا فيها من تحقيق الاهداف

فيها من الخلق في الأبرار أنه عظم من سائر الخلق والمؤمنين
 الخلق الصالحين والآخران الأصفياء أن يستروا إلى اغتناء
 ويذكروا ما هو الحق من آثارهم أصحاب الكلام والجدال
 سيما من ثبت في قلبه نبات العفايد بسفاهة مياه أفكار أهل
 الضلال أن يعرضوا عن التعرض للاعتراض قبل أكمال التمام
 في المقال ويجعلوا الكلام على الحق ما نظروا إليه لا محال فان
 مرادى من ذلك لم يكن الايمان ما ظهر في قلبه ووضح في
 سبيله من طريق الأئمة الأبرار ومسلك العلماء الأخيار لا
 تكثير القياد والقال ولا اظهار الفضل والكمال وما ابرئ نفسه
 ان النفس لا تارة بالسوء الا ما ربح في ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم وقد فرغ من تنوير هذا المطالب للشيخ
 العبد الذليل الضعيف الراجي لطفرته الطيف في الشهد المكرم

الشيخ

الشريف في الثالث الثاني من اليوم الثاني من النصف الثاني
 من الثالث الثاني من الشهر الثاني من الثالث الثاني من السنة
 الثانية من بعد السنة الثانية من العشر الثاني من لاف
 الثاني من الهجرة النبوية على صاعدا وما وال الفاصلة
 وسلام وتحيته والحمد لله أولا وآخرا والصلوة على محمد واله
 ونسلم تسليما كثيرا كثيرا في غم من كتابه العبد المنجى
 الفقير إلى ربه الغني الولي محمد بن علي عقر الله ذنوبها وستر
 عيوبها بحق محمد واله الطاهرين في عصر يوم الاحد التاسع
 والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام من السنة ١١٧٣ هـ





خطی فهرست